

واقع التفاوت التنموي في مدينة ينبع البحر:
دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية بالمرصد الحضري لمدينة ينبع البحر

**The Reality of Developmental Discrepancy in
Yanbu Al-Bahr City**
**An analytical study of the development indicators
of the urban observatory of Yanbu Al-Bahr City**

د. حسن بن مرشد معتق الذبياني
أستاذ التنمية الاجتماعية المشارك
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

Dr. Hassan bin Murshid Mutaq al-Thubyani
Associate Professor of Social Development

drhasan.net@gmail.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة أم القرى

واقع التفاوت التنموي في مدينة ينبع البحر: دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية بالمرصد الحضري لمدينة ينبع البحر

د. حسن بن مرشد معتق الذبياني
أستاذ التنمية الاجتماعية المشارك
جامعة طيبة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

ملخص البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع التباين التنموي في مدينة ينبع من خلال تحقيق عدة أهداف، هي: الكشف عن الفجوة بتوزيع مؤشرات التنمية، والكشف عن العوامل البارزة التي تؤثر في توزيع المؤشرات التنموية، وأخير تحديد نمط توزيع المؤشرات التنموية في مدينة ينبع. لتحقيق هذه الأهداف تمت الاستعانة ببيانات تم الحصول عليها من المرصد الحضري لمدينة ينبع لعام ١٤٣٨ هـ، ولتحليل هذه البيانات تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل العملي والتحليل العنقودي من حزمة البرامج (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: تصنيف مدينة ينبع إلى أربع حلقات متفاوتة تنموياً، وقد كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والفقر والبطالة أثر كبير في تفسير ثلثي التباين داخل مدينة ينبع، وكذلك توصلت الدراسة إلى إثبات نجاح استخدام التحليل العملي والتحليل العنقودي لفهم التفاوت التنموي في المدن الكبيرة.

وقد أوصت الدراسة بتحسين الخدمات المقدمة للأحياء بناءً على نقص كل مؤشر في حلقات المدينة، والتأكيد على أهمية توفير بيانات خام تتعلق بمؤشرات التنمية الحضرية للباحثين عن المدن الكبيرة في المملكة العربية السعودية..

الكلمات المفتاحية:

التنمية؛ المؤشرات التنموية؛ المدينة؛ النمو الحضري.

The Reality of Developmental Discrepancy in Yanbu Al-Bahr City

An analytical study of the development indicators of the urban observatory of Yanbu Al-Bahr City

Abstract:

This paper aims to investigate the reality of developmental disparity in Yanbu city through achieving several objectives: to reveal the gap in the distribution of social development indicators, to uncover the main factors affecting the distribution of development indicators, and finally to determine the pattern of distributing development indicators in Yanbu city. To achieve these goals, data were obtained from the Urban Observatory in Yanbu city, and to analyze data, Descriptive Statistical Analysis, Factor Analysis and Cluster Analysis (SPSS) were used. The study reached several results, the most important of which were the division of Yanbu city into four disparate developmental cycles, and economic and social factors, poverty and unemployment had a significant impact on the interpretation of two thirds of the variation within Yanbu. The study also highlighted that the use of Factor Analysis and Cluster Analysis to understand such developmental disparities in large cities was successful. The study also recommended improving the services directed to the districts based on the lack of any indicator in the city cycles, and emphasizing the importance of providing raw data related to urban development indicators for researchers on large cities in Saudi Arabia.

Keywords:

development; development indicators; City; urban growth.

المقدمة:

تعدّ التنمية داخل المستوطنات البشرية والمدن على وجه الخصوص من الظواهر المهمة التي تولي لها جميع الدول أهمية كبيرة وتصرف عليها أموال طائلة بهدف الارتقاء بالمجتمعات وتحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تعدّ من الأهداف العالمية للتنمية. فالنمو داخل المدن يأخذ اتجاهات مختلفة وأشكالاً متعددة بهدف استيعاب الزيادة السكانية والتطورات التكنولوجية والثقافية والمستجدات العالمية داخلها. كما أن عملية التخطيط لتنمية المدن وتطويرها يرتبط بموجّهات حديثة ومتطورة، فبعد أن كانت تركز على الخطط الشاملة في بداية القرن العشرين، والتي كانت بدورها تعتمد على الجانب المادي الفيزيقي بشكل كامل، إلا أن المخطّطون رأوا أن هذا النوع من التخطيط لا يتماشى مع المتغيرات الحضرية الحديثة والسريعة، وتم الاستعاضة عنه بالتخطيط الاستراتيجي (سليمان، ٢٠١٧). وعملية التخطيط الاستراتيجي للمدن تستدعي فهماً معمّقا للواقع الاجتماعي، والتركيز على مؤشرات التنمية وقياس مدى استفادة أفراد المجتمع منه، من خلال التوازن في بتوزيع المشاريع التنموية داخل المدن والقدرة على قياس مخرجاته بهدف مواكبة سرعة التغيرات العالمية المستمرة.

زيادة المشاريع التنموية داخل المجتمع وتمويلها ليس كافياً لتحقيق التنمية، فمن المهم قياس أثر خطط التنمية على المجتمع من حيث تقليل مستوى الفقر وزيادة مستوى التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة، فوجود الخطط التنموية داخل المجتمع دون وجود توزيع عادل لها بين المناطق يعدّ نوع من أنواع الهدر للجهود التنموية، لذلك فإن التنمية حتى تؤتي أكلها لا بد وأن تتضمن عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية، كمية ونوعية، مكانية

وإنسانية (Clower, 1966:84, Friedman,1969: 156).

ونتيجة لزيادة أعداد السكان وتداخل عدة عوامل منها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي والانفتاح غير المسبوق على العالم، بدأ يظهر داخل المدن السعودية تفاوت تنموي ملاحظ يصب في مصلحة بعض القطاعات ولا يكون لمصلحة بعضها الآخر، وفي ذلك تعارض كبير مع سياسة الحكومة في التنمية المحلية من خلال الحد من التفرقة الاجتماعية ((Social Segregation والمساواة في توزيع المشاريع التنموية داخل المدن. فهل هناك حراك تنموي استراتيجي يوازي سرعة الزيادة في حركة النمو الحضري داخل مدينة ينبع كنموذج للمدن السعودية؟ سوف تبحث هذه الدراسة عن واقع التفاوت التنموي داخل مدينة ينبع للكشف عن أهم المتغيرات التي لها أثر عليها بهدف الوصول إلى حلول لتحسين الواقع التنموي للمدينة.

مشكلة الدراسة:

إن ما يعكس عملية التنمية داخل أي مجتمع هي طبيعة المشكلات والطموحات داخله، فالتطورات التنموية التي تحدث إنما هي نتيجة لحاجة المجتمع، من خلال الخبرات والتجارب التنموية المتراكمة للحكومات، ومن ثم فإنها تلامس مشكلاته وطموحاته سواء أكانت لإيجاد حل، أو تطوير وضع قائم. فالتنمية تعني إلى حد كبير إزالة المعوقات داخل المجتمع التي تحول دون تطوره وتقدمة إلى الأفضل، ومن أهم هذه المعوقات عدم التوازن في توزيع المشاريع التنموية داخله، أو بعبارة أخرى التباين التنموي (Development In-equality) داخل قطاعات المجتمع. وبناء على ذلك تحرص الدول المتوازنة



في الاقتصاد والأمن والإدارة على شمول مختلف أقاليمها بالتنمية، وقد ترجمت هذه الدول أهدافها بخطط تنموية، قد تكون خمسية أو عشرية، وقد تكون أطول من ذلك، ومنذ أن تم توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية؛ تتوالى الخطط التنموية الهادفة والطموحة.

ورغم قيام بلديات المدن بالمملكة العربية السعودية بجهود مضيئة لتوزيع الخدمات وبناء التنمية بشكل متساوٍ بين أحيائها، إلا أن المتطوف بالمدن يشاهد تفاوتاً واضحاً بالتنمية بين أحيائها من حيث اتساع الشوارع، ونظافتها، والتزام مساكنها بقوانين وأنظمة البناء، فضلاً عن نقص بعض الخدمات التي يمكن وصفها بأنها مؤشرات تنموية مثل الخدمات التعليمية بتوزيع المدارس، والخدمات الصحية بتوزيع المراكز الصحية، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة للوقوف على واقع التباين التنموي في مختلف أحياء مدينة ينبع، ومحاولة ربط هذا التفاوت ببعض المتغيرات من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما واقع التفاوت التنموي داخل مدينة ينبع؟

تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال العام: ما واقع التفاوت التنموي داخل محافظة ينبع؟

وتتفرع منه عدة أسئلة:

١- هل هناك فجوة واضحة فيما يتعلق بالمؤشرات التنموية بين أحياء مدينة ينبع؟

- ٢- ما هي العوامل البارزة التي لها تأثير على توزيع مؤشرات التنمية الاجتماعية بمدينة ينبع؟
- ٣- هل هناك نمط محدد لتوزيع المؤشرات التنموية بمدينة ينبع؟
- ٤- ما هي أبرز المشاكل التنموية التي تعاني منها مدينة ينبع؟

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على واقع التفاوت التنموي داخل مدينة ينبع البحر.
- ٢- الكشف عن الفجوة بالمؤشرات التنموية بين أحياء مدينة ينبع.
- ٣- الكشف عن العوامل الأبرز التي لها تأثير في توزيع مؤشرات التنمية الاجتماعية بمدينة ينبع.
- ٤- الكشف عن نمط توزيع مؤشرات التنمية الاجتماعية بمدينة ينبع.
- ٥- التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة ينبع وأوجه القصور في الخدمات التنموية المقدمة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية من خلال الكشف عن واقع التفاوت التنموي داخل مدينة ينبع، الذي قد يعطي تصوراً جيداً للمسؤولين في القطاعات المختصة لإعادة النظر في التعامل مع المشاريع التنموية وقياس مؤشراتنا داخل الأحياء، للوصول إلى توزيع تنموي أفضل، ومحاولة الحد من التفاوت التنموي



غير المتوازن داخل المدينة.

ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة سوف توفر لأصحاب القرار صورة واضحة عن الواقع التنموي، وعن العوامل التي تؤثر في توزيع المشاريع التنموية داخل مدينة ينبع كنموذج لباقي المدن السعودية، وسوف يساعد ذلك في دعم صانعي القرار لاتخاذ السياسة الأفضل وردم الهوة التنموية بين الأحياء، وتفادي بعض الأخطاء الحالية، وتحسين التخطيط الاستراتيجي للمدينة للحد من التفرقة الاجتماعية (Social Segregation).

ومن الناحية العلمية يعتقد الباحث أن هذه الدراسة سوف تُسهم في زيادة الرصيد المعرفي في التخصص نظراً لقلّة الدراسات في هذا المجال، ويمكن أن تضيف نتائجها بعداً نظرياً أعمق، ومن خلال توصياتها يمكن أن يكون هناك منطلق لدراسات أخرى في أبواب لم يتمكن الباحث من التطرق إليها في هذه الدراسة.

الإطار النظري:

من خلال الإطار النظري سوف يتم استعراض المفاهيم ذات العلاقة، ومن ثم أهم التوجهات والمدارس النظرية التي تناولت ظاهرة المدينة والتحضر، وساهمت في بنائها ابتداءً من وجهة نظر ابن خلدون حول المدينة مروراً بالنظرية الكلاسيكية الأيكولوجية وتطورها نوعياً ومنهجياً، وكذلك عرض أهم الدراسات التي انطلقت منها أهم التوجهات النظرية.

مفاهيم الدراسة:

المؤشرات التنموية وتباينها"- Development Indicators and its Differentiation

تختلف المؤشرات التنموية باختلاف أهدافها وحاجاتها؛ فهناك المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية، وهناك المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية، وهناك مؤشرات مركبة تضم أكثر من مؤشر بناءً على الحاجة لها لقياس حالة تنموية معينة (وديع، ٢٠٠٢). ومن أهم المقاييس لقياس مؤشرات وأدلة التنمية وعلاقتها المكانية هو مقياس (التحليل العملي) الذي من خلاله يمكن فهم العلاقة بين التنمية والمكان وتفسير قوتها وضعفها وتطورها (الشديدي، ٢٠١٢).

يشير وديع بأنه قد "ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية، منها: تخطيط التنمية، وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها، ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة" (وديع، ٢٠٠٢: ٣).

يشير كلوير (Clower, 1966:84) إلى أن العامل المهم في التنمية ليس زيادة المشاريع التنموية وإنما هو القدرة على توزيعها بالشكل الصحيح داخل المجتمع، وأثرها على حياة الإنسان، فالتنمية لم تعد تغيراً اقتصادياً بحتاً، وإنما هي تغير نوعي في مستوى الخدمات المقدمة، بعبارة أخرى لم تعد مجرد أرقام إحصائية وإنما نتائج نوعية لما يحدث في المجتمع. فعدد المقيدين في مقاعد



الدراسة يعد مؤشراً تنموياً جيداً، ولكن السؤال: ما هي جودة القاعات الدراسية وجودة طرق التدريس والمعلومات المقدمة للطلاب داخل القاعات (وديع، ٢٠٠٢).

وقد أشار فريدمان (Friedman) إلى أهمية توزيع المشاريع التنموية على الأبعاد والمواقع المكانية داخل المجتمع، فلا يكفي أن تتم زيادة المشاريع التنموية، فيجب أن يكون هناك توزيع عادل لهذه المشاريع مكانياً بالتوازي مع زيادتها وذلك لزيادة مستوى الفائدة منها (Friedman, 1969: 156).

من خلال ما سبق نجد أن المشاريع التنموية تعتبر من أهم المحركات التي ترتقي بها الدول وتتطور ويمكن قياس مؤشرات التنموية المختلفة بحسب الحاجة لها، ولكن يبقى أمر مهم يعتمد عليه نجاح المشاريع التنموية وهو عملية توزيع هذه المشاريع المكاني مما يزيد أثرها على حياة الانسان، فقياس المؤشرات التنموية بالمكان الصحيح لها وبحسب حاجة الانسان إليها يعطي نتيجة صحيحة و يبحث عنها المسؤول، أما قياسها في مناطق تكون الحاجة لها أقل أو يكون هناك مناطق بحاجة أكبر، فتكون النتيجة العامة للتنمية غير واقعية، ويزيد بسبب ذلك الهدر وتقل الفاعلية للواقع التنموي وتزيد الفجوة التنموية بين المناطق.

المدينة "The City"

تعددت التعريفات المرتبطة بمفهوم المدينة بتعدد التخصصات العلمية، واختلفت باختلاف وجهات النظر، ولكنها تبقى متشابهة في عدة نقاط حول المدينة وهي: المساحة المكانية، مجموعة من الناس، وجود علاقات بين الناس

وقوانين تحكمهم. ومن أشمل التعريفات لمفهوم المدينة هو أنها "عبارة عن نسق اجتماعي مغلق نسبياً يتضمن أبعاداً إيكولوجية وتاريخية وجغرافية، قانونية وإدارية وسياسية واقتصادية وهندسية معمارية متميزة، وينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي، وكثافة أكثر من الاتصالات الداخلية والخارجية، في الوقت الذي يكون فيه النسق منطلقاً لحركات التغيير الاجتماعي الشامل، ومركزاً للاحتكاك والتفاعل الثقافي والإبداع التكنولوجي والتقدم العلمي والحضاري، وتتكون المدينة من عناصر رئيسية وهي الطرق والمواصلات والمباني والمنشآت وغيرها" (والي، ١٩٨٣: ١٦). ويعرفها الجولاني (١٩٨٤) تعريفاً مختصراً بأنها استيطان عدد كبير من الناس في منطقة محددة جغرافياً تسود فيها أنشطة حديثة غير زراعية، تحكمها الضوابط الرسمية، وتسود بها الروابط الثانوية.

من خلال التعريفات المتعددة لمفهوم المدينة يمكن لنا أن نشير إلى المفهوم الإجرائي بأنها مجموعة كبيرة من الأفراد تكوّن تجمعات سكانية غير متجانسة تسكن مساحة جغرافية محدودة يحكمها نظام سياسي محدد، تسودها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، تعتمد على الصناعات والأعمال التجارية والإدارية في معاشها، كما أنه يسودها التخصص في الأعمال والأنشطة السكانية.

النمو الحضري "Urban Growth"

يعبر مصطلح النمو الحضري بشكل عام عن الانتقال من حالة إلى حالة أو من صفة إلى صفة داخل المجتمع في سياق التحضر، فالتوسع والتطور الذي يحدث في المدن بسبب الانتشار الثقافي والحاجة إلى النمو المستمر يعدّ نموّاً حضريّاً، إضافة إلى ذلك فإن مفهوم النمو الحضري هو مصطلح اجتماعي ولغوي



يعني انتقال "اجتماعي" إلى حالة التحضر، وهو بالتالي تخلي عن خصائص واكتساب أخرى (غيث، ١٩٩٥: ٤٩٨). يشير الجوهرى إلى أن الحضرية ليست سلوكاً أو طريقة تفكير للإنسان، فالإنسان الحضري هو القادر على التكيف مع المستجدات والتغيرات المستمرة في مجتمعه، فكلما زاد عدد السكان في المدينة زادت الخدمات بها وأصبحت منطقة جذب لما حولها، وأصبح المجتمع بحاجة إلى التكيف مع التغيرات التنموية، وهذه هي الحضرية (١٩٨٤: ١٩٥).

فالنمو الحضري بالمجتمع يمكن تعريفه بأنه عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة من خلال استجابة الإنسان للتطورات التنموية من حوله، وقدرته على تقبل المستجدات الثقافية والحضارية، والتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع.

البعد النظري السوسيولوجي:

إن الدارس لظاهرة التحضر والمدينة وما يرتبط بها من أنماط تنموية من المهم أن يؤطر للاتجاه النظري الذي يسلكه في دراسته، فالظاهرة الحضرية وما يرتبط بها من أنماط للسلوك هي مستمدة من البناء الحضري نفسه من خلال النظم الاجتماعية والاقتصادية داخله (الخشاب، ١٩٦٨). والفضل في دراسة المدينة يعود إلى الرواد الأوائل المؤسسين لعلم الاجتماع مثل دوركايم، ماركس، فيبر، زيميل، وقبلهم يأتي العلامة ابن خلدون الذي أسهب في تناول ظاهرة المدينة من خلال مفهوم (العمران البشري).

وفيما يخص الإرث النظري الحديث فيعود الفضل به إلى رواد مدرسة شيكاغو "Chicago" خلال منتصف القرن الماضي، الذين كان لهم دوراً كبيراً

في تأسيس تراكم نظري ومنهجي كبيرين لدراسة المدينة خصوصاً فيما يرتبط بالنظرية الأيكولوجية الكلاسيكية، حيث أُعتبر موضوع المدينة ميداناً خصباً لرواد علم الاجتماع من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية والحضرية داخل المدينة.

منظور ابن خلدون للمدينة:

نظر ابن خلدون إلى المدينة بأنها عبارة عن بنية اجتماعية ذات تطور دائم ومستمر، وهي عبارة عن نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، وكل ما زاد عدد السكان وكبر حجمهم كلما زادت رفاهية الأفراد وزاد رخاؤهم، حيث ربط ابن خلدون بين الحجم والقوة للمدينة لإنتاج مستوى جيد من النمو والتنمية.

تكمن وجهة نظر ابن خلدون للربط بين ظاهرة الحضرية والتنمية من خلال الربط بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس ايجاباً على التنمية الاجتماعية حيث أن البنية الحضرية ترتبط بالوضعية الاقتصادية والتقدم المدني والتقني والصناعي، وهذا بدوره ينعكس على البنية الاجتماعية (الكردي، ١٩٨٠: ٢٥).

وعلى الرغم من المحاولات النظرية المتعددة لدراسة المدينة وتنميتها، إلا أن المشاكل التي تواجهها المدن تظل مستمرة وذلك لوجود حدود لقدرة المدن على الاستيعاب، فكما أشار ابن خلدون أن المدن تعتبر مركز جذب للعديد من الشرائح الاجتماعية المحيطة بها والتي تبحث عن فرص عمل وتعليم ومستوى اجتماعي أفضل، وكذلك الاستفادة من الخدمات المتوفرة بها، إلا أن الزيادة



-غير المنتظمة- المستمرة بأعداد السكان تصبح ظاهرة غير صحية من وجهة نظر التخطيط التنموي الاستراتيجي الحديث للمدن، وهذا بدوره يفرز تبايناً تنموياً داخل المدن.

النظرية الأيكولوجية: المدرسة الكلاسيكية

طور علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو "Chicago" النظريات الكلاسيكية الأيكولوجية في مطلع القرن العشرين، وهي تعدّ محاولة لبناء نموذج علمي لتحليل وتفسير العلاقات الاجتماعية من خلال العلاقة بين البيئة الطبيعية من جهة والسكان والتكنولوجيا والمجتمع من جهة أخرى، وهي تمثل الأيكولوجيا الاجتماعية. وتركز هذه النظرية على دراسة الظواهر الاجتماعية ضمن الظروف الطبيعية لبيئة المدينة والعلاقة القائمة بين أفراد المجتمع والموارد البيئية والطبيعية التي توجد بها. ومن الملاحظ أن هذه المدرسة لم تعالج الظواهر الاجتماعية معالجة وصفية، وإنما ربطتها وفسرتها بناءً على البيئة الطبيعية التي تحيط بها.

عندما نتحدث عن مدرسة شيكاغو لا بد وأن نشير إلى أبرز ممثليها وهو روبرت بارك "Robert Park" والذي تمحورت أفكاره حول الأيكولوجيا البشرية التي احتواها في كتابه "The City" عام ١٩١٦، (حيث أسس من خلاله منهجية ونظرية لعلم الاجتماع الحضري)، أكد على ضرورة أن يقوم البحث في المجال الحضري على الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية، متأثراً في ذلك بالأنثروبولوجيا، وقد قام بدراسة القوى التي تتحكم في توزيع الأفراد والمؤسسات في البيئة الحضرية (Park, 1925: 121).

المدرسة الحديثة

بعد أن واجهت النظرية الكلاسيكية الأيكولوجية النقد بسبب إرجاعها المشاكل الاجتماعية لسبب وحيد هو "طبيعة المكان"، ظهرت النظرية الأيكولوجية الحديثة لتضيف منطلقاً نظرياً جديداً ونوعياً؛ يشير إلى أن المشاكل الاجتماعية تحدث بسبب طبيعة الجماعة وتفاعلها مع الوسط المحيط بها، حيث تمت إضافة مقولات وأنساق معرفية جديدة في دراستها وتحليلها للمجال الحضري والمدينة، من أبرزها النسق الأيكولوجي والمركب الأيكولوجي؛ ويركز النسق الأيكولوجي على دراسة المتغيرات والمؤشرات المرتبطة بالظواهر الاجتماعية لفهم المجال الحضري للمدينة، ونلاحظ أن ذلك الإطار قد تجاوز إسقاط الإشكالات على طبيعة المكان فقط كما في النهج الكلاسيكي (عوض، ١٩٨٦: ٣١).

يُعتبر العالمين دنكان "Duncan" وشنور "Schnore" من رواد النظرية الأيكولوجية الحديثة، فقد صاغ شنور "نظرية ماكرو سوسولوجية" لدراسة المجتمع والتنمية الحضرية، واعتمد على تحليل "التنظيم الاجتماعي" مثل: "السكن، الوظيفة، الصحة، التعليم...." وارتكز على دراسة العلاقات الاجتماعية وشبه الاجتماعية. أما دنكان فقد ارتكزت فكرته على "المركب الأيكولوجي" الذي يعبر عن المتغيرات المترابطة فيما بينها بطريقة وظيفية مثل تركيب السكان، التكنولوجيا، والبيئة" وأن أي تغير في أحد هذه المتغيرات يؤثر على باقي المتغيرات بصفته مركب أيكولوجي واحد (قيرة، ٢٠٠٤: ٧٣).

الحقيقة أن "المركب الأيكولوجي" الذي أشار إليه دنكان والمتغيرات الاجتماعية داخله، و"التنظيم الاجتماعي" الذي ارتكز عليه شنور؛ يمثلان في هذه الدراسة المؤشرات التنموية التي يحاول الباحث دراستها واكتشاف أهم



المتغيرات التي تؤثر عليها من خلال الكشف عن توزيعها وتباينها داخل مدينة ينبع باعتبارها إطاراً أيكولوجياً وتنظيماً اجتماعياً له ارتباط وثيق ومتبادل مع بعضها بعضاً.

قام "دنكان وشنور" بدراسة مشتركة حول توزيع المناطق السكنية والوضع المهني لاختبار فرضية روبرت بارك "Robert Park" في كتابه المدينة "The City" التي تقول: إن "هناك علاقة بين المسافة الفيزيائية وبين الجماعات وتوزيعهم في مناطق إقامتهم في المدينة والمسافة الاجتماعية فيما بينهم" وقد توصلنا إلى النقاط التالية:

١. يساعد التحليل الأيكولوجي في تفسير وفهم العلاقة بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية.
 ٢. يمكن قياس الارتباط بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والاختلاف في المهنة.
 ٣. هناك ارتباط بين مكان الإقامة والوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- وقد انتهت الدراسة إلى إثبات "أن هناك علاقة ارتباط بين المنهج الأيكولوجي ونظرية التراتب الاجتماعي (. (Duncan, 1955: 503)

التطور المنهجي للنظرية الأيكولوجية

وقد تطورت البحوث الأيكولوجية من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل الكمي لتفسير النطاق الاجتماعي على يد "Shevky & Bill"، وهي محاولة جادة لتعديل التصورات النظرية وطرق البحث الأيكولوجي، وكذلك لفهم العلاقة

بين التباين الاجتماعي والمسافة الاجتماعية (Shevky, 1955: 65) وقد درسا "Shevky & Bill" البناء الاجتماعي والحضري من خلال المؤشرات التالية:

١- الرتبة الاجتماعية (المهنة، التعليم، الأيجار)؛

٢- المستوى الحضري (الخصوبة، عمل المرأة، السكن، الأسرة النووية)؛

٣- العزل العنصري (تمركز السلالات، تمركز الأقليات داخل المدينة).

وقد أشارا كذلك إلى أن التغير في الحياة بالمدينة يحدث بسبب تغير التعقيد بالمجتمع وتطوره، ومن خلال دراستهما حددا مسار هذا التغير، وأنه يكون من خلال؛

أولاً: تعقد البناء المهني،

ثانياً: التحول في التنظيم الإنتاجي،

ثالثاً: تغير التركيبة السكانية.

ومن أهم تقنيات التحليل التي استخدمهاها: "مقياس التحليل العاملي" التي طورها "Shevky & Bill"، وقد تطرقا إلى أن دراسة المدن تكون من خلال مؤشرات محددة هي: زيادة عدد النساء العاملات، انخفاض معدل الولادة، انخفاض كثافة التملك، وقد أشارا إلى أن أفضل مؤشرين لقياس التغير هما: معدل الخصوبة والأسرة النووية (Bardo, 1982).

نظرية الحلقات المركزية (Contently Zone Theory):

قدم الباحث الاجتماعي آرنت بيرجس ((Burgess) نظرية الحلقات المركزية من خلال تأثيره بالمدرسة الأيكولوجية في شيكاغو الأمريكية عام ١٩٢٥، وجاء



هذا الإسهام العلمي من خلال دراسته لمدينة شيكاغو في كتابه (نمو المدينة: مدخل لمشروع بحث) عام (١٩٣٣) انطلق بمنهجيته من خلال استخدام مخطط مدينة شيكاغو، بهدف رسم نموذج لنمو المدينة وتنظيمها لمعرفة الأنماط التي تعتري نموها وتركيب الوظائف بها، وقد ركز على تحليل نمو المدينة فيزيقياً والتفاوت المجالي داخلها، والتنظيم المساحي بها. وانتهى من خلال هذه الدراسة الى أن المدينة تنمو على شكل حلقات ودوائر مشتركة المراكز، واستطاع أن يميز بين خمس مناطق:

١ - منطقة الأعمال المركزية.

٢ - المنطقة الانتقالية.

٣ - منطقة سكن العمال.

٤ - منطقة سكنية أفضل.

٥ - منطقة الضواحي. (Burgess, 1923).

ما أشار إليه بيرجس من خلال دراسته في تحديد هذه المناطق هو أن لكل دائرة من هذه الدوائر خصوصية في النمو والتنمية، وتفاوت في حاجاتها وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية.

يمكن توظيف العرض النظري السابق على هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: ما أشار إليه ابن خلدون، فمدينة ينبع يحيط بها عدد كبير من المراكز الريفية التابعة لها التي تعتبرها جاذبة إلى حد كبير لوجود فرص عمل كثيرة وتعليمية للأبناء، خصوصاً مع قرب الهيئة الملكية لنبع منها، وتعتبر

بالنسبة لسكان الريف نافذة لتحسين المستوى الاجتماعي؛ وهذا بدوره أثر كثيراً على مدينة ينبع وخلق داخلها تبايناً تنموياً ملاحظ بسبب الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة.

المحور الثاني؛ يمكن أن تحقق هذه الدراسة مبدأ النظرية الأيكولوجية الاجتماعية من خلال تحليل المؤشرات التنموية داخل مدينة ينبع التي تؤثر على البنية الاجتماعية للسكان والكشف عن المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر فيها، وذلك عن طريق استخدام تقنيات التحليل الكمية الأنسب لتفسير أسباب التفاوت التنموي داخل مدينة ينبع كنموذج للمدن السعودية. يمكن أن تنطبق نتائج دراسة "Shevky & Bill" إلى حد كبير على واقع مدينة ينبع وبالتالي يمكن أن توظف على الدراسة الحالية مثل مقياس التحليل العاملي والتحليل العنقودي، من حيث تأثير المسافة المكانية على النواحي الاجتماعية داخل المدينة.

والمحور الأخير؛ هوما أشارت إليه نظرية بيرجس (Burgess) حول رسم نموذج لنمو المدينة وتنظيمها لمعرفة الأنماط التي تعتري نموها وتركيب الوظائف بها من خلال التمييز بين المناطق الخمسة المشار إليها سابقاً، وهذا يفسر التفاوت التنموي المتعدد داخل مدينة ينبع، فلكل منطقة خصائص تنموية تعتمد على التركيبة الاجتماعية داخلها وترتبط بعلاقة مع البيئة الطبيعية لها، ويمكن كذلك أن تُفسر نظرية بيرجس جانباً كبيراً من وضع المدينة من حيث توزيعها إلى قطاعات أصبحت جلية من خلال تطبيق الاختبار العنقودي عليها.

الدراسات السابقة:

تزخر المكتبة العربية والأجنبية بالعديد من الدراسات التي تناولت تحليل



ظاهرة التباين المكاني لمستوى التنمية بالمدن، والملاحظ أن أغلب هذه الدراسات جغرافية، وهي محدودة جداً في تخصص علم الاجتماع، وقد تفاوتت في عناوينها أكثر مما تفاوتت في محتواها، ولكن الأهداف متشابهة، حيث تحرص هذه الدراسات على تصنيف أحياء المدن إلى مجموعات تتشابه في مستوى الخدمات المقدمة لها، حتى أن معظمها اتبع الأسلوب الإحصائي نفسه، إلا أن مدن المملكة العربية السعودية لم تحظ بمثل هذه الدراسات إلا ما ندر، وسوف يتم استعراض عددٍ من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي لها صلة مباشرة بمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

دراسة الشمري (٢٠٠١)، حول التركيب الداخلي لمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية، بهدف إبراز ملامح التركيب الداخلي للمدينة، ومعرفة أكثر العوامل الجغرافية في تحديد هذه الملامح، كما هدفت الدراسة إلى متابعة مراحل التطور العمراني للمدينة، والكشف عن مشكلات التركيب الداخلي لمدينة الدمام، وأثر العوامل البشرية المؤثرة فيها، والإسهام في تقديم المشورات لحلها. وقد استخدمت الباحثة عدة مناهج لتحقيق هذه الأهداف؛ أهمها: المنهج التاريخي، والوصفي، والمنهج الكمي، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية. وقد حصرت الباحثة المشكلات المتعلقة بالتركيب الداخلي لمدينة الدمام في أربع وعشرين مشكلة، اقترحت تسع عشرة توصية لحلها.

دراسة أبو علان (٢٠٠٧): تهدف هذه الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي لمدينة الظاهرية بفلسطين، ودراسة التركيب الداخلي للمدينة، باستخدام عدد من المؤشرات الحضريّة "متغيرات"، ومحاولة مقارنة المخطط العام للمدينة بالنماذج المعروفة لتخطيط المدن، حيث توصل الباحث إلى أن المدينة بوضعها الحالي لا ينطبق عليها أي نموذج من نماذج تخطيط المدن المعروفة، وقد

استخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة ٣١٥ منزلاً تشكل نحو (٧%) من مجمل مساكن المدينة البالغ عددها ٤٥٠٠ مسكن، وقد توصل الباحث إلى أن متغيرات الدراسة أفرزت خمسة عوامل استطاعت أن تفسر نحو (٥٧,٥%) من تباين التركيب الداخلي للمدينة، وقد عزز الباحث دراسته بتمثيل قيم تشيع العوامل بخرائط أبرزت التباين المكاني لمؤشرات الرفاه الاجتماعي بالمدينة.

دراسة شمخي وآخرون (٢٠١٣): ركزت هذه الدراسة على استعمالات الأرض في مدينة الهاشمية بالعراق، حيث شكلت الأراضي السكنية بالمدينة نحو (٤٥%) من مجمل مساحة الأراضي، بينما مساحة الأراضي الفضاء نحو (٢٦%)، ثم الأراضي الخاصة بالنقل وكان نصيبها نحو (٢٠%)، وتوزعت (٩%) من بقية الأراضي على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والصناعية والدينية والإدارية والتجارية.

وتعد دراسة العموش وآخرون (٢٠١٣) من أكثر الدراسات شبيهاً بالدراسة الحالية من الناحية التقنية، والفارق بين الدراستين يكمن في أن دراسة العموش طبقت على دولة وهي المملكة الأردنية الهاشمية، وليس على مدينة بعينها، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز التباين التنموي بين أقاليم الأردن، والبالغ عددها ٥١ لواءً، مستخدماً ٣٨ متغيراً تنموياً، ومن خلال التحليل العاملي أمكن اختصارها إلى أربعة عوامل استطاعت أن تفسر نحو (٨٠%) من مجمل التباين الكلي، وقد تمكن الباحثان من توظيف الدرجات العاملية في إبراز التباين التنموي بين أقاليم المملكة الممثلة بالألوية.

دراسة محمد (٢٠١٤): استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل العاملي؛ لرصد أهم العوامل التي تميز أحياء المدينة المنورة عن بعضها البعض، وقد استخدمت الدراسة ٩٥ مؤشراً "متغيرات"، اختصرت في ١٣ عاملاً، استطاعت



أن تفسر نحو (٧٨%) من تباين بيانات الدراسة، ومن خلال استخدام التحليل العنقودي تم تصنيف أحياء المدينة المنورة إلى مجموعات انحصرت في ثلاث مجموعات فقط.

دراسة أحمد (٢٠١٤)، استخدمت الباحث في دراسة التركيب الداخلي لمدينة نابلس بفلسطين، مجموعة من المؤشرات الحضرية لتفسير التباين الحضري في المدينة، وقد استعانت بالتحليل العاملي للتوصل إلى عوامل محددة تفسر التباين الحضري بين أجزاء المدينة، وقد توصلت إلى ستة عوامل استطاعت أن تفسر نحو (٥٦%) من التباين في بيانات الدراسة أو التركيب الداخلي للمدينة. وقد وظفت قيم تشبعت هذه العوامل في رسم خرائط موضوعية للمدينة، استطاعت من خلالها إبراز التباين في المؤشرات الحضرية لها.

دراسة (Greyling,et.al 2014): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط الحياة وجودتها في أحد الأقاليم بجنوب أفريقيا "Gauteng City – Rrgion". وقد ركزت على إبراز تباين نوعية الحياة بين عدد من المجموعات التي تقطن هذا الإقليم مستخدماً مؤشرات نوعية الحياة "Life Quality of Index". ومن خلال بيانات تم جمعها عام (٢٠١١) من قبل "GCRO". هذه البيانات تضم مؤشرات شخصية "Objective"، وأخرى موضوعية "Subjective"، وضمت البيانات عينة الدراسة ٦٦٣٩ ساكناً موزعين على ٦٠٢ حياً ضمن ١٧ مدينة وبلدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب النموذج الإحصائي المعروف بالتحليل العاملي "FA"، وتحليل المكونات الرئيسية "PCA".

ومن خلال التحليل العاملي تم استخدام ١٥ مؤشراً لنوعية الحياة في منطقة الدراسة، استخرج منها ثمانية عوامل أو مكونات رئيسة "السكن، البنى التحتية،

العلاقات الاجتماعية، المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والصحة، والأمن، والخدمات الحكومية". وقد توصلت الدراسة الى أن هناك قصوراً في نوعية الحياة في مجتمع الدراسة، وقد فسر أغلب ذلك القصور عاملين من الثمانية عوامل، هما السكن، والبنية التحتية.

دراسة Friesen,et.al (٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة إلى استخدام البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعداد العام لسنة (٢٠١١) لمدينة "Guelph" في كندا، والبيانات الخاصة بالملفات الضريبية، لتحديد مدى التباين في الحالة الصحية بين أحياء هذه المدينة. وقد استخدم لهذا الغرض أحد عشر متغيراً، وقد طُبّق نموذج التحليل العاملي للوصول إلى المكونات الرئيسية لهذه البيانات، وفي هذا النموذج تم تطبيق ثلاثة أنواع من البيانات؛

الأول: للبيانات المستخلصة من التعداد العام،

والثاني: للبيانات المستخلصة من الملفات الضريبية،

والأخير للبيانات الموحدة.

وبعد الحصول على العوامل الرئيسية استخرجت الدرجات المعيارية للأحياء. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام التحليل العاملي ذو فائدة كبيرة في تحديد المستوى الصحي لأحياء المدن، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاثة مكونات رئيسية ظهرت عندما طبق النموذج على بيانات التعداد العام، وفسرت هذه العوامل نحو (٧٩%) من التباين الكلي، وعندما طُبّق النموذج على بيانات الضريبة برزت ثلاثة مكونات استطاعت أن تفسر نحو (٨٢%) من التباين الكلي، وعندما دمجت البيانات، برز عاملان فقط استطاعا تفسير نحو (٧٣%)



من التباين الكلي.

وقد أوصت الدراسة بأهمية استخدام هذه التقنية في تحديد أولويات الرعاية الصحية لأحياء المدينة قيد الدراسة.

دراسة Ginanjar,et.al (٢٠١٧): طبقت هذه الدراسة أسلوب التحليل العاملي على الباصات المستخدمة في قلب مدن إندونيسيا، وشملت الدراسة تكلفة الصيانة ٢٦٤, ٢٤ حافلة، وتمت الدراسة خلال الفترة (يناير/ ٢٠١٣ - مارس/ ٢٠١٤)، مستخدمة أحد عشر معياراً للتكلفة، وانتهت الدراسة إلى تقسيم الباصات إلى أربع مجموعات وفق استخدام طريقة المحاور للعامل الأول والعامل الثاني، اللذين استطاعا تفسير نحو (٤, ٧٥%) من تباين مؤشرات التكلفة لصيانة الباصات في المدن الإندونيسية.

دراسة Matlab, et.al (٢٠١٨): تتضمن بيانات هذه الدراسة تسعة مؤشرات لنوعية الحياة في ٣٢٩ مدينة أمريكية: "المناخ، الإسكان، الصحة، الجريمة، النقل، التعليم، الفنون، والترفيه، والاقتصاد"، تم استخدام تقنية تحليل المكونات الرئيسية (PCA) في التخفيف من عدد المؤشرات، حيث أفرزت النتائج خمسة عوامل رئيسية استطاعت أن تفسر نحو (٧, ٨٢%) من مجمل تباين البيانات الكلي، واستطاعت هذه الدراسة من خلال محاور ثنائية ومحاور ثلاثية أن تبين مدى تفاوت المدن الأمريكية في مؤشرات نوعية الحياة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن أسلوب التحليل العاملي، أو تحليل المكونات الرئيسية يستخدم في عدة مجالات، من أهم هذه الاستخدامات،

تحليل التفاوت المكاني في مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي بين المدن وبين الأقاليم وبين أحياء المدن، كما يمكن استخدام هذه التقنية في أمور أخرى غير التركيب الداخلي للمدن وتحليل تباين التنمية الاجتماعية فيها، كما أظهرت الدراسات السابقة قلة مثيلاتها في المملكة العربية السعودية، مما حدا بالباحث إلى أن يقوم بهذه الدراسة على مدينة ينبع، لتكون لبنة مهمة في هرم البحث العلمي في هذا المجال.

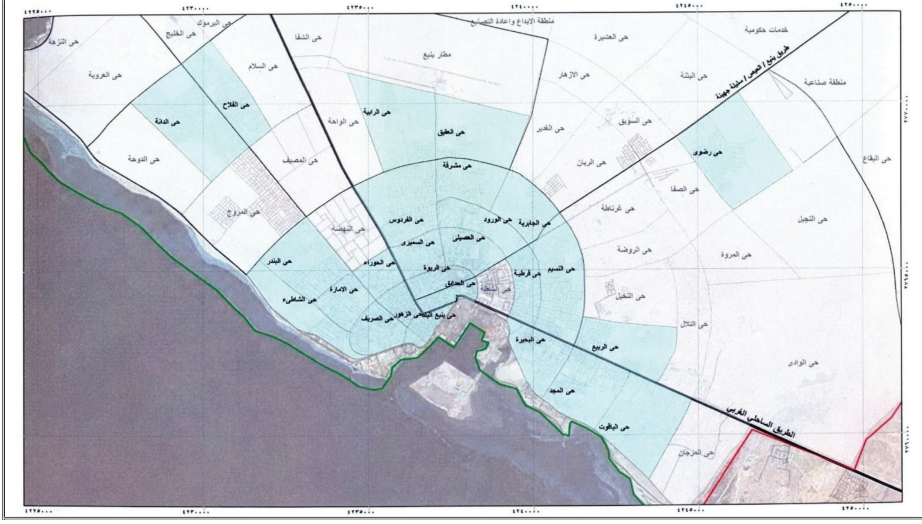
منطقة الدراسة:

تتبع محافظة ينبع إدارياً لمنطقة المدينة المنورة، وهي مركز محافظة بين ثماني محافظات تابعة لمنطقة المدينة المنورة، وتنقسم محافظة ينبع إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: ينبع البحر و ينبع الصناعية و ينبع النخل، وتشمل هذه الدراسة فقط منطقة ينبع البحر، وتضم البلدة القديمة لينبع البحر ومركزها الميناء، وما يتبعها من أحياء حديثة، ويشير تقرير صادر عن المرصد الحضري لمدينة ينبع في عام (٢٠١٧)، إلى أن مسافة النطاق العمراني بينبع البحر عام (١٤٣٧هـ) بلغ نحو (١, ٤٧٤ كم٢)، ومجمل مساحة محافظة ينبع تصل إلى (١٠٦٧٩, ٥٩ كم٢)، بينما تصل مساحة منطقة المدينة المنورة نحو (١٤٩٢٠٧, ٦٦ كم٢)، أي أن مساحة محافظة ينبع تعادل نحو (١٥, ٧%) من مجمل المساحة الكلية لمنطقة المدينة المنورة.

وقد بلغ عدد سكان مدينة ينبع البحر نحو (١٨٦, ٠٣٧) نسمة حسب تقديرات المرصد الحضري عام (١٤٣٧هـ) والواردة في منشورات المرصد الحضري لمدينة ينبع عام (٢٠١٧م).



يشكل الميناء القديم نقطة انطلاق شوارع رئيسية شعاعية نحو جميع الاتجاهات، وبذلك فإن المخطط العام للمدينة يبدأ على شكل "قوسي شطرنجي"، حيث تقطع الخطوط الشعاعية طرقاً قوسية دائرية، تحصر بينها (٥٧ حياً) يتوزع فيها مجمل سكان مدينة ينبع البحر. (الشكل رقم ١).



الشكل رقم (١): منطقة الدراسة، المخطط العام لمدينة ينبع البحر.
المصدر : المرصد الحضري لمحافظة ينبع، ٢٠١٧.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة وذلك من خلال توظيف عدة أساليب ونماذج إحصائية تناولت مجمل أبعاد التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع البحر على النحو التالي:

البيانات:

تم الاعتماد على بيانات منشورة من قبل المرصد الحضري لمدينة ينبع «التقرير السنوي الثاني» للعام (١٤٣٧-١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧م)، وهي عبارة عن مؤشرات تم جمعها ميدانياً من قبل فريق متخصص، وقد تضمنت عملية المسح جمع بيانات خاصة لنحو (١٤٣ مؤشراً حضارياً وتنموياً)؛ موزعة على ثمان حزم: حزمة الخلفية العامة؛ وتضم (١٦ مؤشراً)، وحزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبلغ عدد مؤشراتهما (٥٨ مؤشراً)، وحزمة البنية التحتية وعدد مؤشراتهما (٨ مؤشرات)، وحزمة النقل والمواصلات وعدد مؤشراتهما (١٣ مؤشراً)، وحزمة الإدارة البيئية وعدد مؤشراتهما (١٠ مؤشرات)، وحزمة الحكم المحلي وتشمل (١٦ مؤشراً)، وحزمة الإسكان والمأوى وتشمل (١٦ مؤشراً)، وأخيراً حزمة الحج والعمرة وتضم (٤ مؤشرات).

عينة الدراسة:

شمل المسح الميداني (٢٥ حياً) من أحياء مدينة ينبع؛ البالغ عددها (٥٧ حياً)، تم تحديدها من خلال المرصد الحضري لتمثل جميع أحياء ينبع. وقد تم اختيار عدد محدود من المؤشرات التي لها صلة وثيقة بالتنمية الاجتماعية داخل المدينة، حيث اعتمد (٢٥ مؤشراً فقط). وقد شملت هذه المتغيرات معظم مؤشرات التنمية الاجتماعية لمدينة ينبع، وبمقارنة هذه المؤشرات مع المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة فإنها مناسبة جداً (المرصد الحضري للمدينة المنورة/ ينبع، ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧م).

التحليل الإحصائي:

١- الإحصاء الوصفي:

تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع، كما تم استخدام معامل الارتباط بيرسون بين هذه المؤشرات التحليل العملي.

٢- التحليل الكمي:

١- استخدم نموذج التحليل الإحصائي المعروف بالمكونات الرئيسية «PCA»، أو ما يعرف «بالتحليل العملي» «F. A».

ب- وباستخدام القيم المعيارية للعوامل مع الأحياء تم تطبيق «التحليل العنقودي» «Cluster Analysis»، نوع Word بهدف تصنيف الأحياء وفق ما يتوفر فيها من مؤشرات تنموية.

ج - تم استخدام طريقة المحاور الثنائية للوصول إلى تصنيف أكثر تخصيصاً من تصنيف التحليل العنقودي «Cluster Analysis»، حيث اعتمد على العامل الأول والعامل الثاني في عملية التصنيف.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: التكرارات والنسبة المئوية لمتغيرات الدراسة ومتوسطاتها الحسابية:

جدول رقم (١) الخصائص الإحصائية لمؤشرات التنمية الاجتماعية بمدينة

ينبع.

الرقم	المؤشر	أقل قيمة	الحي	أعلى قيمة	الحي	المتوسط	الانحراف المعياري
1	متوسط حجم الأسرة الإجمالي	2,5	الرابية	5,9	مشرفة	4,37	0,816
2	الأسر التي تُعيلها امرأة/سعودية	1,54%	العصيلي	20,5	الربوة	8,80%	0,055
3	متوسط دخل الأسرة الإجمالي	5353,7	الربوة	16218,2	البندر	9528,00	2448,047
4	حيازة السكن/نسبة المالكين	0,0%	الربيع	70,0%	إمارة/ مشرفة	31,56%	20,427
5	حيازة السكن/نسبة المستأجر	6,0%	الياقوت	95,0%	الربيع	53,88%	24,236
6	نسبة الأسر الفقيرة/ أقل من 2000 ريال	0,0%	رضوى	4,6%	الربوة	1,4%	0,009
7	معدل البطالة الإجمالي الفعلي	2,7%	الشاطن	50,0%	ينبع البلد	15,04%	0,127
8	معدل البطالة للذكور الفعلي	2,4%	البحيرة	50,0%	ينبع البلد	12,30%	0,111
9	معدل البطالة العام للجامعيين	0,0%	رضوى	50,0%	الحوراء	16,03%	0,138
10	معدل البطالة بين الشباب (15 - 24 سنة)	12,5%	العصيلي	79,2%	ينبع البلد	51,74%	0,157
11	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي	5,0%	الحوراء	70,0%	الرابية	34,56%	17,879
12	نسبة العاملين بالقطاع التجاري	0,0%	الدانة / الفلاح	30,0%	ينبع البلد	7,44%	7,343
13	نسبة العاملين بالمهن الفنية	0,0%	الشاطن/الرابية	98,0%	الحوراء	33,32%	31,626
14	نسبة العمالة إلى السكان	20,0%	الجابرية	83,0%	الياقوت	44,88%	16,065
15	نسبة الأمية للكبير / سعوديين	0,7%	البندر	20,3%	البحيرة	8,69%	4,675
16	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة	89,6%	البحيرة	100,0%	رضوى	99,08%	2,196
17	نسبة المقيدين بالتعليم العالي	11,1%	الرابية	85,7%	الشاطن	40,2%	18,208
18	نسبة الأسر التي تستخدم شبكة المعلومات	3,6%	الحدائق	93,9%	النسيم	43,28%	29,941
19	نسبة العنوسة (30 سنة وأكثر)	0,0%	رضوى	25,6%	الربوة	8,11%	4,788
20	وسيلة الانتقال للعمل والمدرسة/سيارة خاصة	18,0%	الحوراء	100,0%	الفرديوس الجابرية	75,44%	27,600
21	معدل ملكية السيارات للأسرة	0,6	الياقوت	2,8	مشرفة	1,33	0,467
22	نسبة رضى المواطنين على الخدمات	60,0%	البندر	100,0%	الشاطن	85,6%	0,131
23	معدل التراجع في غرف المسكن	0,6	الرابية	1,9	رضوى	1,2	0,388
24	نسبة القاطنين في بيوت شعبية	0,0%	الرابية	100,0%	رضوى الحدائق ياقوت الربيع	69,6	26,292
25	مصادر تمويل الإسكان/شخصي	0,0%	الدانة الفلاح الحوراء الربيع	100,0%	الربوة	44,76	33,565



من خلال الجدول السابق رقم (١) والتقارير السنوي الثاني (٢٠١٧) للمرصّد الحضري لبلدية ينبع نستنتج الآتي:

١- حجم الأسرة:

يتباين حجم الأسرة في مدينة ينبع من حي إلى آخر، فقد بلغ أدنى متوسط لحجم الأسرة نحو (٥, ٢ شخص) لكل أسرة، وأعلى متوسط (٩, ٥ شخص) لكل أسرة. وقد تبين أن نحو (٧٢%) من مجمل الأحياء التي شملتها الدراسة يصل متوسط عدد أفراد أسرها خمسة أشخاص، أي أن (٢٨%) من أحياء مدينة ينبع تتميز أسرها بأنها كبيرة، وأن متوسط عدد أفراد أسر الأحياء التي شملتها الدراسة يصل إلى (٣٧, ٤ شخص/ أسرة)، بانحراف معياري قدره (٠, ٨١)، ويعتبر هذا المتوسط أقل من المعدل العام لحجم الأسرة السعودية، حيث أن معدل حجم الأسرة على مستوى المملكة العربية السعودية يصل إلى (٥, ٢٥ شخص/ أسرة).

٢- الأسرة التي تُعيلها امرأة:

يبدو من (الجدول رقم ١)، أن متوسط نسبة الأسر التي تُعيلها امرأة وصل في مدينة ينبع إلى (٨, ٨٠%)، بانحراف معياري قدره (٠, ٥٥)، وأن أعلى نسبة وصلت إلى (٥, ٢٠%)، وأدناها وصلت إلى (٥, ١%). وقد تبين أن نحو (٦٨%) من الأحياء تقل فيها نسبة الأسر التي تُعيلها امرأة عن (١٠%)، وأن (٤%) من هذه الأحياء تزيد فيها نسبة الأسر المعالة من قبل امرأة عن (٢٠%).

٣- متوسط الدخل الإجمالي:

بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري في مدينة ينبع نحو (٠, ٩٥٢٨ ريال)، بانحراف معياري قدره (٠, ٢٤٤٨)، ويشير ارتفاع الانحراف المعياري إلى التباين الكبير في متوسط دخل الأسرة في مدينة ينبع، وهذا ينعكس على مستوى الرفاه الاجتماعي في مجتمعها. وقد وصل أدنى دخل شهري إلى (٥٠٠٠ ريال) وأعلى دخل شهري وصل إلى (١٦, ٠٠٠ ريال)، وقد تبين أن نحو نصف أحياء المدينة تقريباً (٤٨%) يقل متوسط دخل أسرها الشهرية عن (٩٠٠٠ ريال)، وأن الأحياء التي يزيد متوسط دخل أسرها عن (١٥٠٠٠ ريال) لا تتعدى نسبتها (٤%) من مجمل هذه الأحياء.

٤- حيازة السكن/ملك:

بلغ معدل نسبة الذين يمتلكون مساكن خاصة بهم في مدينة «ينبع» نحو (٦, ٣١%) بانحراف معياري قدره (٤٧٧, ٢٠)، وأن هذه النسبة تتراوح ما بين (صفر) إلى (٧٠%). وقد تبين أن نحو نصف أحياء المدينة التي خضعت للدراسة (٤٨%) يقل معدل نسبة المساكن المملوكة فيها عن (٢٥%)، وأن نسبة الأحياء التي تزيد فيها نسبة الملكية عن (٥٠%) تصل إلى (١٦%) من مجمل أحياء المدينة.

٥- حيازة المسكن/مستأجر:

بلغ معدل نسبة الذين يقطنون في مساكن مستأجرة نحو (٨٨, ٥٣%) بانحراف



معياري قدره (٢٣٦, ٢٤)، وأن أدنى نسبة تصل إلى (٦%)، وأعلىها تصل إلى (٩٥%)، وتؤكد نتائج الدراسة على أن نحو (٥٢%) من أحياء المدينة تقل فيها نسبة المساكن المستأجرة عن (٥٠%) بينما تصل إلى (٤%) فقط نسبة في الأحياء التي تزيد فيها نسبة المساكن المستأجرة عن (٩٠%).

٦- نسبة الأسر الفقيرة:

بلغ معدل نسبة الأسر الفقيرة في مدينة ينبع نحو (٤, ١%)، بانحراف معياري قدره (٠, ٠٠٩)، أما أعلى نسبة فوصلت في أحد الأحياء إلى (٥, ٤%)، وأدناها بلغت (٠, ٠%). وقد تبين أن حياً من أحياء المدينة تصل نسبة الفقر فيها الصفر تقريباً، أما عدد الأحياء التي تجاوزت نسبة الأسر الفقيرة بها (٤, ٥%) فبلغ عددها أربعة أحياء فقط، أي ما يعادل (٤%) من مجمل أحياء المدينة قيد الدراسة، وهذه النتيجة تؤكد ما جاء في مؤشر متوسط الدخل من أن مجتمع ينبع يتمتع بمستوى جيد من الرفاه الاجتماعي.

٧- معدل البطالة العامة:

تتباين الأحياء في مدينة ينبع تبايناً شديداً في مجال نسبة البطالة، فهناك أحياء تتعدى فيها نسبة البطالة لتصل إلى (٧, ٢%)، بينما هناك أحياء تقفز فيها نسبة البطالة لتصل إلى (٥٠%)، وقد تبين أن نحو (٦٠%) من الأحياء تزيد فيها نسبة البطالة عن المتوسط العام لهذه النسبة في مدينة ينبع، والبالغ قيمتها (١٥%) تقريباً. بانحراف معياري قدره (١٢٧, ٠).

٨- معدل البطالة للذكور:

تتفاوت الأحياء قيد الدراسة في نسبة البطالة بين الذكور، فقد وصلت بطالة الذكور إلى أدنى نسبة في حي البحيرة لتصل إلى (٤, ٢%)، بينما وصلت أقصاها في حي ينبع البلد لتصل إلى (٥٠%)، ووصل المعدل العام لنسبة بطالة الذكور في الأحياء قيد الدراسة إلى (٥, ١٢%) بانحراف معياري قدره (١٢٧, ٠).

٩- معدل البطالة للجامعيين:

تشير نتائج الإحصاء الميداني إلى أن هناك أحياء تخلو من البطالة الجامعية كما في حي رضوى، أما أعلى نسبة لبطالة الجامعيين فنجدها في حي الحوراء حيث تصل النسبة إلى (٥٠%)، أما المتوسط العام لمعدل البطالة للجامعيين السعوديين فقد وصلت إلى نحو (٢, ١٦%)، بانحراف معياري قدره (١٣٨, ٠).

١٠- معدل البطالة بين الشباب (٢٤-١٥ سنة) للسعوديين:

تتفاوت الأحياء في نسبة البطالة بين الشباب تفاوتاً واضحاً، حيث تتدنى هذه النسبة إلى (٥, ١٢%)، في حي العصيلي، لترتفع إلى نحو (٢, ٧٩%) بحي ينبع البلد، وقد وصل المعدل العام لنسبة البطالة بين الشباب في جميع الأحياء إلى (٨, ٥١%)، بانحراف معياري قدره (١٥٧, ٠)، كما تشير الدراسة الحالية إلى أن نحو (٤٤%) من الأحياء تقل فيها نسبة البطالة بين الشباب عن متوسط البطالة في العمر نفسه بجميع الأحياء قيد الدراسة، وبذلك فإن أكثر من ثلث (٣٦%) من الأحياء ترتفع فيها نسبة البطالة عن المعدل العام لبطالة الشباب الذين هم في سن (٢٤-١٥ سنة).



١١- العمل في القطاع العام الحكومي:

يتبين من خلال الخرائط المنشورة ضمن نتائج المرصد الحضري لمدينة ينبع، أن أدنى نسبة من العاملين في القطاع الحكومي تصل إلى (٥%)، في حي رضوى، وأن أعلى نسبة تصل إلى (٧٠%)، في حي الرابية، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط العام لنسبة العاملين في القطاع الحكومي تصل إلى (٦, ٣٤%)، بانحراف معياري يصل إلى (١٧, ٨٨) كما اتضح أن نحو (٦٠%) من الأحياء تزيد فيها نسبة العاملين بالقطاع الحكومي عن المتوسط العام.

١٢- العاملين في القطاع الخاص النشاط الاقتصادي التجاري:

يبدو أن مهنة التجارة ليست من المهن المفضلة كثيراً في مدينة ينبع، فقد خلت بعض أحيائها من التجار، وأن أعلى نسبة مسجلة كانت (٣٠%)، وأن المتوسط العام لنسبة العاملين بالقطاع التجاري في الأحياء قيد الدراسة وصل إلى (٤, ٧%)، بانحراف معياري قدره (٧, ٣٤٣)، كما تبين أن نحو (٥٦%) من الأحياء تقل فيها نسبة العاملين في القطاع التجاري عن المعدل العام.

١٣- العاملون بأقسام المهن الرئيسية:

شمل المسح كبار المسؤولين والمديرين، والأخصائيين، وأصحاب المهن العلمية، والفنيين، ومساعدتي الاختصاصيين، والكتبة، والعمال الحرفيين، والعاملين بالأسواق، والخدمات. وقد تم اختيار الفنيين ومساعدتي الإخصائيين والكتبة، من بين هذه الأقسام لأنها المهن الأبرز. وقد تفاوتت نسبة العاملين بهذه المهن من حي إلى آخر؛ حيث تخلو بعض الأحياء من هذه المهن، بينما وصلت

أعلى نسبة للعاملين في هذه المهن نحو (٩٨%)، وبلغ متوسط نسبة العاملين في المهن الفنية في جميع الأحياء نحو (٣٣,٣%)، بانحراف معياري قدره (٦٢٦, ٣١)، كما تبين أن (٦٠%) من الأحياء تنخفض فيها نسبة العاملين عن المتوسط العام، بينما ترتفع النسبة فوق المتوسط العام في (٤٠%) من الأحياء السكنية المشمولة بالدراسة.

١٤- نسبة العمالة إلى السكان:

تشير نتائج المسح الميداني لأحياء ينبع البحر إلى أن المتوسط العام للعاملين من جملة السكان، قد بلغت نحو (٤٤,٩%) تقريباً، بانحراف معياري قدره (٠٦٥, ١٦)، كما تبين أن أعلى نسبة وصلت إلى (٨٣,٠%)، في حي الياقوت، وأقلها كانت بحي الجابرية بنسبة وصلت إلى (٢٠,٠%). وتشير نتائج الدراسة إلى أن نحو نصف الأحياء (٤٨%) تقريبا، تقل نسبة العمالة إلى السكان عن المتوسط العام.

١٥- الأميين بين الكبار البالغين (١٥ سنة فأكثر):

تتفاوت نسبة انتشار الأمية بين أحياء مدينة ينبع تفاوتاً كبيراً، يتجلى في انخفاض المعدل إلى أقل من (١%) بحي البندر، وترتفع النسبة بحي البحيرة لتصل إلى أكثر من (٢٠,٠%)، وقد بلغ المعدل العام لنسبة الأميين في أحياء المدينة نحو (٨,٧%)، بانحراف معياري قدره (٦٧٥, ٤)، وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن نحو (٦٠%) من الأحياء تقل فيها نسبة الأمية عن المعدل العام، و (٤٠%) من الأحياء ترتفع فيها نسبة الأمية بين السكان عن المتوسط العام.



١٦- الإلمام بالقراءة والكتابة:

يبدو أن معظم سكان الأحياء بمدينة ينبع لديهم إلمام بالقراءة والكتابة، فقد بلغ المتوسط العام في الأحياء قيد الدراسة نحو (١, ٩٩%)، بانحراف معياري قدره (٢, ١٩٦)، وتكاد تختفي الفروق بين الأحياء في هذا الأمر، فقد وصلت أدنى نسبة في حي البحيرة (٥٨, ٨٩%)، وأعلىها في حي رضوى حيث بلغت النسبة (١٠٠%). وقد تبين أن (٤%) من الأحياء تقل فيها النسبة عن المعدل العام، وهذا مؤشر جيد يدل على ارتفاع مستوى الوعي والاهتمام من الدولة والمجتمع على أهمية التعليم وتقديمه بشكل عادل.

١٧- المقيدون في التعليم العالي:

بلغ مستوى المقيدون في التعليم الجامعي في مدينة ينبع البحر نحو (٢, ٤٠%)، بانحراف معياري قدره (١٨, ٢٠٨)، وتشير نتائج المسح إلى أن أقل نسبة وجدت في حي الرابية (١١, ١١%)، وأعلى نسبة وجدت في حي الشاطئ (٧١, ٨٥%)، كما تبين أن نحو (٤٠%) من الأحياء تقل فيها النسبة عن المتوسط العام، وترتفع في (٦٠%) من الأحياء عن المتوسط العام.

١٨- العنوسة/٣٠ سنة وما فوق:

لم تظهر أية حالة عنوسة يزيد عمرها عن ثلاثين سنة «بحي رضوى»، أما «بحي الربوة» فقد وصلت النسبة إلى (٦, ٢٥%)، بمعدل عام يصل إلى (١, ٨%)، بانحراف معياري قدره (٤, ٧٨٣). وتشير النتائج إلى أن نحو (٧٦%) من

الأحياء تقل فيها نسبة العنوسة عن المعدل العام، وأن (٢٤%) من أحياء المدينة تزيد فيها نسبة العنوسة عن المعدل العام.

١٩- مستخدمو شبكة المعلومات الإنترنت على مستوى الأسر:

تبين نتائج هذه الدراسة المستمدة من مسوحات المرصد الحضري أن هناك تفاوتاً كبيراً بين أحياء مدينة ينبع في استخدام شبكات الإنترنت على مستوى الأسر؛ حيث تنخفض نسبة الأسر التي تمتلك أو تستخدم شبكة الإنترنت في حي الحدائق إلى (٥٧, ٣%)، بينما ترتفع بشكل لافت للنظر بحي النسيم إلى (٩٤, ٩٣)، وبذلك فإن متوسط نسبة الأسر التي تستخدم شبكة الإنترنت في مدينة ينبع يصل إلى (٣, ٤٣%)، بانحراف معياري قدره (٦٠٠, ٢٧). وقد لوحظ أن نحو (٥٦%) من الأحياء تقل فيها نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت عن المعدل العام بينما ترتفع النسبة عن المعدل العام في (٤٤%) من الأحياء قيد الدراسة.

٢٠- وسيلة الانتقال للعمل أو المدرسة:

شملت عملية المسح: الحافلات المدرسية، وسيلة الانتقال بسيارة خاصة، وسيلة الانتقال بوسائل غير ذلك، وقد تم اختيار السيارة الخاصة في عملية التحليل المتعلقة بهذه الدراسة، وتبين أن واحداً من الأحياء تقل فيه نسبة مستخدمي السيارة الخاصة عن (١٨%)، بينما ترتفع النسبة في الأحياء الراقية لتصل إلى (١٠٠%)، وبذلك فإن المعدل العام يتجاوز (٧٥%)، بانحراف معياري قدره (٦٠٠, ٢٧)، وبفحص نتائج المسح يتضح أن نحو ثلث الأسر بمدينة ينبع تقريباً (٣٢%)، لا تستخدم السيارة الخاصة للوصول إلى العمل أو المدرسة، وأن هذه

الحالات تتركز في الأحياء الأقل دخلاً كما سيتضح لاحقاً، ويعزز ذلك أن توفير باصات لتوصيل الطلاب والطالبات من وإلى المنزل من خلال وزارة التعليم، قد يكون أحد الأسباب لقلّة استخدام السيارات الخاصة.

٢١- معدل ملكية السيارة للأسرة:

بلغ معدل ما تمتلكه الأسرة الواحدة من سيارات بمدينة ينبع نحو (٣, ١ سيارة)، بانحراف معياري قدره (٤٦٧, ٠)، ولم تتضح فروق كبيرة بين معدل ما تمتلكه الأسر من سيارات بين الأحياء، إذ بلغت أقل نسبة في حي الياقوت، وأعلىها في حي مشرفة، فقد بلغت النسبة في الياقوت (٦٣, ٠ سيارة/أسرة)، وفي مشرفة (٧, ٢ سيارة) لكل أسرة تقريباً، ودليل ذلك أن (٤%) فقط من الأحياء تقل فيها النسبة عن المعدل العام.

٢٢- نسبة رضى المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم:

بلغ معدل رضى سكان الأحياء المعنية بالدراسة من الخدمات المقدمة لهم نحو (١, ٨٥%)، بانحراف معياري قدره (١١٣, ٠)، وقد تفاوتت النسبة بين حي البندر (٦٠%)، وبين حي الشاطئ (١٠٠%)، وقد وصلت نسبة الرضى عن المعدل العام في (٥٦%) من الأحياء قيد الدراسة.

٢٣- معدل التزاخر بغرف المساكن:

لا تبدو الفروق بنسبة التزاخر بغرف المساكن واضحة تماماً بين الأحياء، فقد

وصلت نسبة التزامم في حي رضوى (٩٥, ١ شخص / غرفة)، بانحراف معياري قدره (٣٣٨, ٠)، وقد أظهرت نتائج المسح أن نحو (٣٦%) من أحياء المدينة يقل معدل التزامم فيها عن المعدل العام، بينما يرتفع معدل التزامم في الغرف عن المتوسط العام بنحو (٣٦%) من أحياء المدينة.

٢٤- نوع المبنى للأسر المعيشية:

اشتمل المسح على البيوت الشعبية، والمنازل التقليدية القديمة، والفلل، والشقق السكنية، والفلل المتعددة. وتم اختيار البيوت الشعبية لكونها توجد في معظم أحياء المدينة. وقد تبين من خلال استعراض أطلس المرصد الحضري لمدينة ينبع أن هناك أحياء تخلو من البيوت الشعبية، وهي الأحياء الحديثة؛ مثل: حي البندر، والنسيم، بينما تصل نسبة المساكن الشعبية في بعض الأحياء وخاصة الأحياء القديمة إلى (١٠٠%)، وبمعدل يصل إلى (٦٩, ٦%)، وبانحراف معياري قدره (٢٩٢, ٢٦).

٢٥- مصادر التمويل الإسكاني:

تتعدد مصادر تمويل بناء المساكن من أموال خاصة بالمواطن، إلى قروض بنكية، أو من صندوق التنمية العقاري، أو مصادر تمويل أخرى. وقد تم اختيار مصادر التمويل الشخصية لإبراز مدى التفاوت في البعد الاقتصادي في أحياء مدينة ينبع، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك أحياء لا تعتمد إطلاقاً على التمويل الشخصي لبناء مساكنها، بينما وصلت النسبة في بعض الأحياء إلى (١٠٠%) بمعدل يصل إلى (٤٤, ٦٦%)، بانحراف معياري قدره (٥٦٥, ٣٣)،



كما اتضح أن أكثر من نصف أحياء المدينة (٥٢%) تقل في نسبة التمويل الشخصي عن المعدل العام.

ثانياً: علاقة مؤشرات التنمية الاجتماعية ببعضها:

تم تطبيق معامل ارتباط «بيرسون» لهذا الغرض، واختبر التطبيق باختبار «Two Tail -»، واعتمدت النتائج التي زادت قيمة معنويتها عن (٩٥%)، وبتخصيص نتائج هذا التطبيق تم الخروج بالنتائج التالية:

١- نحو ثلثي العلاقة بين المتغيرات ضعيفة ولا تتمتع بمعنوية إحصائية مقبولة، فقد وصلت نسبة معاملات الارتباط بين مؤشرات التنمية الاجتماعية في الدراسة التي تقل عن (٠,٣٠)، نحو (١٧, ٦٣%).

٢- إذا اعتبرنا أن العلاقة قوية بين أي مؤشرين أعلى من (٠,٧٠) فإن (٤, ٤%) فقط من هذه المعاملات تزيد عن (٠,٧٠) أبرزها تلك العلاقة التي وصلت معامل ارتباطها أكبر من (٠,٩) والتي تربط بين معدل البطالة العامة مع البطالة بين الذكور. وهذه النتيجة تؤكد أن البطالة بين الذكور هي الأبرز في مدينة ينبع، وهذا لا يعني أنه ليست هناك بطالة بين الإناث حيث أن من يطلب العمل وهو في سن العمل ولا يحصل عليه هو العاطل عن العمل، فهناك إناث بسن العمل ولا يطلبن العمل.

٣- كما تبين وجود علاقة قوية جداً بين الانتقال إلى المدرسة أو العمل بسيارة خاصة مع نسبة العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالمهن الفنية، حيث تجاوزت قيم معامل الارتباط (٠,٨٠)، والشيء نفسه بين نسبة العاملين بالمهن الفنية ومعدل التزامهم، فقد ارتفع معامل الارتباط بين هذين المؤشرين

إلى ما يزيد عن (٠, ٨٥)، وربما هذا يعكس حجم الأسرة الذي يرتفع بين هذه الفئات من المجتمع العربي وبخاصة المجتمع السعودي.

٤- أما فئة المعاملات التي تتراوح ما بين (٠, ٧٠ - ٠, ٨٠)، فقد بلغت نسبتها نحو (٧, ٢%) تقريباً، فقد تبين أن هناك علاقة سلبية قوية (- ٠, ٧٧٢)، بين نسبة البطالة وبين نسبة العاملين في المهن الفنية، أي أن الأسر التي تمتهن مهناً فنية تتدنى فيها نسبة البطالة، ويعتبر هذا مؤشراً مناسباً ليعبر عن مدى أهمية العمل في المهن الحرة لأنها تقلل من نسبة البطالة العامة، كما وجدت علاقة موجبة قوية (٠, ٧١٣) بين حجم الأسرة وبين معدل التضاحم، وهذه نتيجة منطقية، إذ كلما زاد عدد أفراد الأسرة ارتفع عدد الأفراد في الغرفة الواحدة. إلا أن هذا التضاحم لا يوجد بين الأسر التي ترتفع فيها نسبة العاملين في القطاع الحكومي، فقد وصل معامل الارتباط بين معدل التضاحم ونسبة العاملين في القطاع الحكومي نحو (- ٠, ٧٤٥)، ويمكن أن نرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين بالقطاع الحكومي، وأن هذه الفئة تميل إلى التحكم بعدد أفراد العائلة، مما يقلل من حجم الأسرة ومن ثم تنعكس على معدل التضاحم داخل الغرف.

٥- تبين وجود علاقة سلبية قوية نوعاً ما (- ٠, ٧١٠)، بين معدل التضاحم وبين نسبة الاشتراك بشبكة الإنترنت، أي أنه كلما زاد معدل التضاحم تمت مشاركة الأسر بالإنترنت، ولعل هذا يرتبط بالمستوى الاقتصادي.

٦- يعد الدخل العام للأسرة مؤشراً قوياً يدل على الرفاه الاجتماعي للمجتمع، وفي هذه الدراسة لم تعكس النتائج أهمية هذا المؤشر، فقد تبين وجود علاقة سلبية (- ٠, ٩٧٠)، بين نسبة الأسر التي تُعيلها امرأة، وبين معدل الدخل الشهري، كما وجدت علاقة ضعيفة نوعاً ما ولكنها ذات دلالة إحصائية بين



نسبة الأسر الفقيرة وبين معدل الدخل الشهري (-٥٠٩, ٠)، وهذه نتيجة حتمية ومتوقعة، ومما يثير الانتباه وجود علاقة مقبولة نوعاً ما (٠, ٤٣٥)، بين معدل الدخل الشهري وبين نسبة العاملين بالقطاع الحكومي، وهذا مؤشر إيجابي يؤكد أن الأسر التي تعمل بالقطاع الحكومي تتمتع بدخل شهري مقبول نوعاً ما، مما يشجع الاستقرار الأسري والاجتماعي بين أفراد المجتمع.

٧- ومن النتائج اللافتة للنظر، تلك العلاقة بين نسبة الأميين بين الكبار وبين معدل الدخل الشهري، فقد تبين وجود علاقة سلبية قوية نوعاً ما (-٧٠٠, ٠)، وهذا يدل على أنه كلما زادت نسبة الأمية بين الكبار في الأسرة قل الدخل الشهري، وكلما نقصت الأمية زاد الدخل الشهري، وهذا نتيجة مطمئنة تشير إلى توجه المجتمع إلى كسب رزقهم من التعليم، والابتعاد عن المهن التي لا تحتاج إلى تعليم، كما ظهرت نتيجة مقبولة نوعاً ما (٠, ٦٠٦) بين متوسط دخل الأسرة وبين نسبة الاشتراك بالشبكة العنكبوتية.

٨- لا تتمتع معاملات الارتباط التي تقل عن (٠, ٤٠٠) بدلالة إحصائية عند مستوى (٩٥%)، وتصل نسبة معاملات الارتباط التي لا تتمتع بمعنوية إحصائية نحو (١٢, ٧٥%)، من مجمل معاملات الارتباط.

٩- ومن بين معاملات الارتباط التي تزيد قيمتها عن (٠, ٥٠٠) والتي تتمتع بدلالة إحصائية:- (نسبة الأمية × الأسر التي تعيلها امرأة / ٥٤٤, ٠)، (حجم الأسرة × العاملون بالمسكن / ٥٣٣, ٠)، (معدل البطالة × نسبة العاملين بالنشاط التجاري / ٥٥٢, ٠)، (معدل البطالة / ذكور × نسبة العاملين بالقطاع التجاري / ٥٨٧, ٠)، (نسبة العاملين في القطاع الحكومي × نسبة العمالة إلى السكان / ٥٣٥, ٠)، (الأسر التي تعيلها امرأة × شبكة الإنترنت / -٥٦٧, ٠)، (معدل التزاحم × متوسط الدخل / - ٥٠٢, ٠)، (حجم الأسرة × شبكة

الأنترنت / - ٥١٠، ٠)، (ملكية السيارة × ملكة المسكن / ٥٦٢، ٠)، (ملكية السيارة × نسبة العمالة إلى السكان / - ٥٦٣، ٠)، (نسبة المساكن الشعبية × نسبة العمالة إلى السكان / ٥١٨، ٠).

١٠- ما تبقى من علاقات بين المؤشرات يمكن القول إنها ضعيفة، وإن معظمها أن لم تكن جميعها لا تتمتع بدلالة إحصائية يمكن الوثوق بها.

ثالثاً: التباين في مستوى التنمية الاجتماعية بين أحياء مدينة ينبع:

الجدول رقم (٢) مصفوفة «Communalities»

Extraction	المؤشر	الرقم	Extraction	المؤشر	الرقم
0,935	نسبة العمالة إلى السكان	12	0,911	متوسط حجم الأسرة الإجمالي	1
0,839	نسبة الأمية للكبار / سعوديين	13	0,895	الأسر التي تُعيلها امرأة/سعودية	2
0,910	نسبة الإمام بالقراءة والكتابة	14	0,821	متوسط دخل الأسرة الإجمالي	3
0,825	نسبة المقيدون بالتعليم العالي	15	0,849	حيازة السكن/نسبة المالكين	4
0,907	نسبة الأسر التي تستخدم شبكة المعلومات	16	0,909	حيازة السكن /نسبة المستأجر	5
0,963	وسيلة الانتقال للعمل والمدرسة/سيارة خاصة	17	0,765	نسبة الأسر الفقيرة/ أقل من 2000 ريال	6
0,723	معدل ملكية السيارات للأسرة	18	0,932	معدل البطالة الإجمالي الفعلي	7
0,737	معدل التزاحم في غرف المسكن	19	0,933	معدل البطالة للذكور الفعلي	8
0,799	نسبة القاطنين ببيت شعبي	20	0,914	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي	9
0,925	مصادر تمويل الإسكان/شخصي	21	0,888	نسبة العاملين بالقطاع التجاري	10
			0,891	نسبة العاملين بالمهن الفنية	11

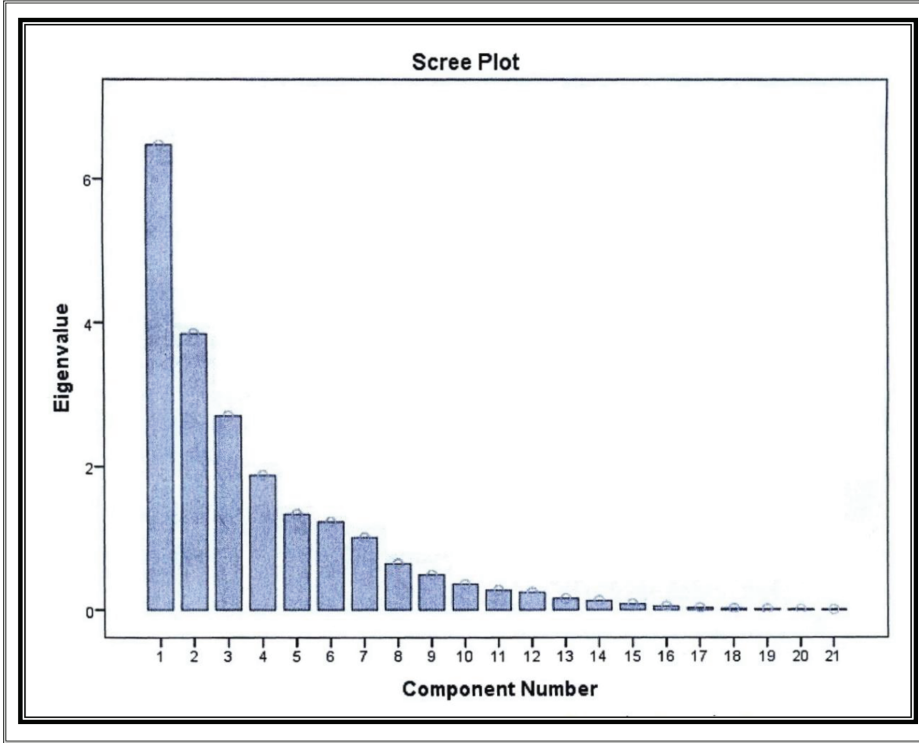
استخدم التحليل العاملي لاشتقاق أبعاد التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع، باستخدام واحد وعشرين متغيراً، إذ اقتضت ضرورة التحليل الإحصائي شطب أربعة متغيرات وكذلك شطب حي العقيق لتشابهه التام مع حي رضوى. وبذلك أصبحت مصفوفة البيانات الجديدة مكونة من (٢٤ حياً) و(٢١ متغيراً) (٢٤×٢١)، وقد تم شطب المتغيرات الأربع من خلال مصفوفة: «Communalities ties» الموضحة في (الجدول رقم ٢)، حيث تم شطب المتغيرات التي قلت فيها

قيمة: «Extraction» عن (٧٠, ٠).

وقد تمت الاستعانة بمصفوفة القيم المميزة، أو ما يدعى «الجزر الكامن» «Eigenvalue» الموضحة في (الجدول التالي رقم ٣)، و(الشكل رقم ٢)، حيث اعتمدت العوامل التي تزيد قيمة معاملها المميزة أو جذرها الكامن عن (٠, ١). وتم استثناء بقية العوامل لانخفاض قيم تفسيرها للتباين العام، وقد أمكن تمييز سبعة عوامل استطاعت أن تفسر نحو (٨٨, ٠%)، من التباين الكلي لمصفوفة مؤشرات التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع البحر.

الجدول رقم (٣) مصفوفة «Communalities»

Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of variance	Total	Cumulative %	% of variance	Total	
30.832	30.832	6.475	30.832	30.832	6.475	1
49.143	18.311	3.845	49.143	18.311	3.845	2
62.023	12.880	2.705	62.023	12.880	2.705	3
70.982	8.958	1.881	70.982	8.958	1.881	4
77.353	6.372	1.338	77.353	6.372	1.338	5
83.214	5.861	1.231	83.214	5.861	1.231	6
88.030	4.816	1.011	88.030	4.816	1.011	7
			91.109	3.079	0.647	8
			93.0429	2.320	0.487	9
			90.123	1.694	0.356	10
			96.429	1.306	0.274	11
			97.598	1.169	0.246	12
			98.363	0.765	0.161	13
			98.982	0.619	0.130	14
			99.381	0.398	0.084	15
			99.625	0.245	0.051	16
			99.777	0.152	0.032	17
			99.872	0.095	0.020	18
			99.942	0.070	0.015	19
			99.990	0.048	0.010	20
			100.0	0.010	0.02	21



الشكل رقم (٢): رسم بياني يمثل قيمة تغير كل مكون / عامل

يتضح من (الجدول رقم ٣)، و(الشكل رقم ٢)، التدرج السلس لقيم الجذر الكامن، ويلاحظ الفرق الواضح بين العامل الأول والعامل الثاني، حيث يفسر الأول نحو ضعف العامل الثاني، وأن العوامل الثلاث الأولى تفسر أكثر من ثلثي التباين الكلي لمؤشرات التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع، ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى عامل مكمل يسد الفجوة بين العامل الأول والعامل الثاني، ومع ذلك فإن انسياب المنحنى بسلاسة يدل على مناسبة هذا التحليل الإحصائي للوقوف على تباين مؤشرات التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع (Matlab & Simalink, 2018).

رابعاً: تسمية العوامل:

جدول رقم [٤] تشبعات العوامل الرئيسية مع مؤشرات الدراسة بعد التدوير

«Rotated»

الرقم	المؤشر	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع
1	متوسط حجم الأسرة الإجمالي	0.060-	0.33	0.317	0.861	0.130 -	0.204	0.080 -
2	الأسر التي تعيلها امرأة/سعودية	0.167 -	0.880	0.180	0.125 -	0.88	0.007 -	0.177
3	حيازة السكن/نسبة المالكين	0.781	0.085 -	0.004	0.463	0.053 -	0.056 -	0.107
4	حيازة السكن /نسبة المستأجر	0.175 -	0.035	0.233	0.807 -	0.000	0.350	0.220 -
5	نسبة الأسر الفقيرة/ أقل من 2000 ريال	0.017	0.526	0.191 -	0.132 -	0.537 -	0.048	0.379
6	معدل البطالة الإجمالي الفعلي	0.029	0.132	0.935	0.174	0.065	0.067 -	0.039 -
7	معدل البطالة للذكور الفعلي	0.098 -	0.056	0.944	0.084	0.081	0.103 -	0.072 -
8	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي	0.817	0.159 -	0.292 -	0.150 -	0.273	0.156 -	0.120 -
9	نسبة العاملين بالقطاع التجاري	0.490 -	0.147	0.675	0.177 -	0.259 -	0.144	0.228
10	نسبة العاملين بالمهن الفنية	0.682 -	0.218	0.387	0.451	0.040 -	0.145 -	0.052 -
11	نسبة العمالة إلى السكان	0.852 -	0.367 -	0.070 -	0.021 -	0.237	0.046 -	0.105 -
12	نسبة الأمية للكبار/ سعوديين	0.180	0.740	0.125 -	0.043	0.454 -	0.186 -	0.017 -
13	نسبة الإمام بالقراءة والكتابة	0.133 -	0.133 -	0.011 -	0.149 -	0.907	0.113	0.134
14	نسبة المقيدون بالتعليم العالي	0.066	0.149 -	0.165 -	0.097 -	0.091	0.868	0.016
15	نسبة الأسر التي تستخدم شبكة المعلومات	0.298	0.661 -	0.298 -	0.438 -	0.192 -	0.002	0.252
16	وسيلة الانتقال للعمل والمدرسه/سيارة خاصة	0.923	0.074 -	0.190 -	0.179 -	0.184 -	0.058	0.036 -
17	معدل ملكية السيارات للأسرة	0.743	0.245 -	0.203	0.221	0.088 -	0.002	0.118 -
18	متوسط دخل الأسرة الإجمالي	0.126	0.817 -	0.192 -	0.154 -	0.265	0.141	0.085 -
19	معدل التزام في غرف المسكن	0.620 -	0.290	0.287	0.612	0.081 -	0.015 -	0.000
20	نسبة القاطنين ببيت شعبي	0.635 -	0.066 -	0.128	0.180	0.054	0.578	0.065
21	مصادر تمويل الإسكان/شخصي	0.050 -	0.127	0.008 -	0.075	0.071	0.021	0.946

بعد أن تم اشتقاق العوامل من خلال قيم الجذر الكامن، فينبغي الآن تسميتها وفق قيم تشبع هذه العوامل (Loading)، مع مؤشرات الدراسة. وقد بلغ عدد هذه العوامل سبعة عوامل. ويبين (الجدول السابق رقم ٤) تشبعات هذه العوامل مع المتغيرات الداخلة في هذه الدراسة وعددها (٢١ متغيراً)، بعد أن تم حذف أربعة منها وفق ما جاء في (الجدول رقم ٢). قد يتساءل البعض عن ماهية قيم تشبعات العوامل وكيف نستخدمها في تسمية العوامل.

يمكن القول إن تشبعات العوامل ما هي إلا معاملات ارتباط بين العامل ومتغيرات الدراسة، وتتراوح قيمة الارتباط في مصفوفة الارتباط «التشبع» ما بين (+١) إلى (-١). وتشير درجات التشبع صفر على عدم وجود علاقة بين العامل وبين المتغير، ومن خلال تفاوت قيم تشبع العوامل مع المتغيرات يعطى اسماً للعامل؛ كما يلي:

العامل الأول:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً عالياً مع: وسيلة الانتقال إلى المدرسة والعمل بسيارة خاصة (٠,٩٢٣)، كما يرتبط مع نسبة العمالة إلى السكان (-٠,٨٥٢)، وأيضاً مع نسبة العاملين بالقطاع الحكومي (٠,٨١٧)، ومع حيازة السكن/ ملك (٠,٧٨١)، ومع العاملين بالمهن الفنية (-٠,٦٨٢)، ومع ملكية السيارة للأسرة (٠,٧٤٣)، ونوع السكن/ بيت شعبي (-٠,٦٣٥)، ومعدل التزاحم في الغرف السكنية (-٠,٦٣٥)، من خلال هذه القيم، فإن هذا العامل يرتبط مع نوعية العمل وملكية السيارة وملكية السكن، ولذلك يمكن أن نطلق عليه البعد الاقتصادي الاجتماعي.

العامل الثاني:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً مع مؤشر: الأسر التي تُعيلها امرأة (٠, ٨٨٠)، ومع متوسط الدخل الأسري (- ٠, ٨١٧)، ونسبة الأسر الفقيرة (٠, ٥٢٦)، ونسبة الأمية بين الكبار (٠, ٧٤٠)، ونسبة الاشتراك في شبكة الإنترنت (- ٠, ٦٦١)، ونظراً لارتباط هذه المتغيرات بالناحية المالية بالدرجة الأولى، يمكن أن نطلق عليه عامل الفقر.

العامل الثالث:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً قوياً مع مؤشر: معدل البطالة العام (٠, ٩٣٥)، ومعدل البطالة بين الذكور (٠, ٩٤٤)، ونسبة العاملين في النشاط التجاري، ولذلك فإنه يمكن أن نطلق على هذا البعد بعامل البطالة.

العامل الرابع:

يرتبط هذا العامل بشكل واضح مع مؤشر: حجم الأسرة (٠, ٨٦١)، ومؤشر حيازة السكن/ ملك (٠, ٨٠٧)، ومعدل التزاحم في الغرف (٠, ٦١٢)، ولذلك فإن هذا البعد يمكن أن نطلق عليه البعد الأسري.

العامل الخامس:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً قوياً مع مؤشر: الإلمام بالقراءة والكتابة (٠, ٩٠٧)، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً ولكنه الأعلى مع بقية العوامل بعد ارتباطه بالعامل الأول،

وهو نسبة الأمية بين الكبار (- ٤٥٤, ٠) وبذلك يمكن أن نطلق على هذا البعد عامل الأمية.

العامل السادس:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بنسبة المقيدين بالتعليم العالي، وقد وصلت قيمة التشبع بين العامل السادس ونسبة المقيدين بالتعليم الجامعي إلى (٠, ٨٦٨)، ولذلك يمكن أن نطلق على هذا البعد، بعامل التعليم العالي.

العامل السابع:

ينفرد هذا العامل بارتباط قوي جداً مع مؤشر تمويل السكن/ شخصي، حيث ارتفعت قيمة التشبع بين هذا البعد السابع، وهذا العامل إلى (٠, ٩٤٦) ومن هنا نستطيع أن نطلق على هذا العامل، عامل التمويل.

خامساً: توزيع مؤشرات التنمية الاجتماعية على أحياء مدينة ينبع:

يعبر عن قوة العوامل/ الأبعاد الخاصة بالتنمية الاجتماعية حسب الأحياء بالدرجات المعيارية «Factor Score» (الجدول رقم ٥). تتفاوت الأحياء بمدينة ينبع بدرجاتها المعيارية مع أبعاد التنمية الاجتماعية، ويمكن استخدام هذه الدرجات في تقسيم الأحياء إلى أحياء متفاوتة المستوى في معايير التنمية الاجتماعية حسب عامل واحد، أو عاملين، أو العوامل جميعها مجتمعة، ولتسهيل مهمة تقسيم الأحياء إلى مجموعات حسب كل عامل، فقد قسمت



المجموعات حسب الدرجات المعيارية إلى أربع مجموعات؛ كما يلي:

المجموعة الأولى: «أكثر من درجة معيارية واحدة».

المجموعة الثانية: «من صفر - درجة معيارية».

المجموعة الثالثة: «من صفر إلى - ١».

المجموعة الرابعة: «أقل من - ١».

العامل الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي:

وبناء عليه، فإن الفئة الأولى تضم كلاً من حي رضوى، حي الحدائق، حي الحوراء، حي الزهور، حي الياقوت، حي البلد، ومن اللافت للنظر أن اثنين من هذه الأحياء، وهي حي رضوى والياقوت، أحياء بعيدة ويغلب عليها الفقر، ويقطنها أسر من ريف ينبع استقرت على أراض قد لا تملكها أو بدون وثائق تملك حكومية أو شرعية، أما بقية الأحياء فهي أحياء البلد القديمة المجاورة للميناء، ويغلب عليها طابع الشوارع والأزقة وقدم المباني، وسوء الأحوال المعيشية، وبالمقابل فإن الفئة الرابعة تضم أحياء أكثر رقياً، وهي حي مشرفة، وحي الجابرية، وحي الفردوس، وحي النسيم، وحي الإمارة، وتقع هذه الأحياء ضمن الحلقة الثانية من المدينة، وتتميز بالشوارع الواسعة والمباني الحديثة، وتتوفر بها كافة الخدمات، وربما تكون أرقى أحياء مدينة ينبع، وما تبقى من أحياء تقع بين هاتين الفئتين.

العامل الثاني: الفقر

تشمل المجموعة كلا من الأحياء التالية: حي البحيرة، المجد، الربوة، الجابرية، يشذ حي الجابرية عن الأحياء الثلاثة الأولى، إذ يقع ضمن الحلقة الثانية من مخطط مدينة ينبع، وهو حي حديث، ومن الغريب أن يكون ضمن الأحياء التي يغلب عليها القدم وتدني مستوى الرفاه الاجتماعي، ولعل هذا الحي يحتوي على أسر قد استقرت حديثاً قادمة من الريف، أما المجموعة الرابعة فتضم أرقى حيّين في المدينة، وهما حي البندر، وحي قرطبة، حيث تتوفر كافة الخدمات، وتتميز بسعة شوارعها، وارتفاع مستوى المعيشة فيها، وما تبقى من أحياء فإنها تقع بين هاتين الفئتين.

العامل الثالث: البطالة:

وتشمل المجموعة الأولى كلاً من : حي مشرفة، حي البلد، أما المجموعة الثانية فتضم كلاً من حي رضوى، وحي الياقوت، ويتميز كل من حي رضوى، وحي الياقوت بتدني نسبة البطالة فيهما، لأن سكان هذين الحيّين يعتمدون على الأعمال الحرة، والمهن، وتجارة الماشية، أما حي وسط البلد فإن من بين أكثر مشكلاته ارتفاع معدل البطالة بين طالبي العمل، ولذلك يتميز هذا الحي عن غيره من الأحياء بتدني مستوى المعيشة، أما ارتفاع معدل البطالة في حي مشرفة فربما يعود إلى ارتفاع معدل حجم الأسرة، إذ إن هذا الحي من أعلى الأحياء في متوسط حجم الأسرة، ويزيد حجم الأسر فيها عن المتوسط العام.

العامل الرابع: البعد الأسري:

فيما يتعلق بالبعد الأسري المرتبط بالدرجة الأولى بحجم الأسرة ومعامل الازدحام بالسكن، فإن أحياء المدينة تتفاوت فيما بينها في هذا البعد بشكل واضح، وكما في الأبعاد السابقة يمكن تقسيم أحياء المدينة إلى أربع مجموعات، تزيد قيم الدرجات التنموية بالفئة الأولى عن (+1)، وهي تتكون من الأحياء التالية: حي رضوى، حي مشرفة، حي الورود، أما المجموعة الرابعة النقيض لهذه المجموعة فتتألف من الأحياء التالية: حي الربيع، حي ينبع البلد، حي الشاطئ، حي الراية. تتميز الأحياء في المجموعة الأولى بارتفاع معدل حجم الأسرة، حيث يزيد معدل عدد أفرادها عن خمسة أفراد، وهي أحياء متقاربة وتقع شرق المدينة، ويغلب على مجتمعها الطابع الريفي، حيث يقع اثنان منها ضمن الحلقة الثانية من مخطط المدينة، أما حي رضوى فهو حي يقع في أقصى شمال شرق المدينة، ويعد الأبعد نحو هذا الاتجاه، أما المجموعة الرابعة التي تقل فيها الدرجة المعيارية عن (-1). فإن حجم أسر هذه الأحياء يقل عن أربعة أشخاص، لأن حي الربيع، وحي الشاطئ، وحي البلد تضم أسر يعمل أصحابها بالورش والمصانع، ومعظمهم من متدني الدخل، ومنهم من يسكن لوحده، أو على شكل مجموعات عزابية، فقد يضم المنزل الواحد عدداً محدوداً من العمال بدون زوجاتهم أو أبنائهم، وقد يضم البيت الواحد شخصاً واحداً، والشيء نفسه يمكن أن ينطبق على حي الراية، فهذا الحي قريب من منطقة الورش والصناعات الخفيفة، ويسكنها أفراد دون عائلاتهم أحياناً، أو شباباً حديثي العهد بالزواج، ومما يؤكد ذلك انخفاض معدل التزاحم في أحياء المجموعة الرابعة حيث ينخفض المعدل في هذه الأحياء عن المعدل العام للتزاحم بالمدينة.

العامل الخامس: الأمية:

يرتبط هذا البعد بمؤشر الأمية بين الكبار، وأيضاً بمعرفة القراءة والكتابة، وبموجب القيم المعيارية للأحياء، فإنه يمكن تقسيم الأحياء إلى أربعة مستويات، يضم المستوى الأول (+1)، واحد فقط هو حي الجابرية، أما نقيض هذه الفئة المتمثلة بالأحياء التي تقل فيها الدرجات المعيارية عن (-1)، فتضم كلاً من الأحياء التالية: حي مشرفة، وحي العصيلي، وحي الحوراء، وحي البحيرة، وتقل فيها نسبة الأمية عن الأحياء في الفئة الأولى، ولكن هذه الأحياء التي تقع في الفئة الرابعة، وتتميز بانخفاض نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة، مقارنة ببقية الأحياء، وهي أحياء قريبة من الميناء، ووسط البلد قد تحتوي على عمال لا يعرفون القراءة والكتابة، وفيما يتعلق ببقية الأحياء فإنها تقع بين هاتين الفئتين.

العامل السادس: التعليم العالي:

تفاوت أحياء مدينة ينبع في هذا البعد تفاوتاً كبيراً، حيث تنعكس الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة على هذا البعد، فالأحياء التي تقع ضمن الفئة التي تزيد فيها قيم الدرجة المعيارية عن (+1)، هي: حي الحدائق، وحي البندر، وحي الربوة، وحي الشاطئ، ومقابل هذه الفئة تقع أحياء الفئة الرابعة، وهي الأحياء التي تقل فيها قيم الدرجات المعيارية عن (-1)، وتضم الأحياء التالية: حي رضوى، حي المجد، حي الرابية، وبمراجعة البيانات الأصلية للدراسة تبين أن أحياء الفئة الأولى تتميز بارتفاع معدل المقيدين بالتعليم الجامعي بدرجة تفوق المعدل العام للمدينة، وعكس ذلك نجد في أحياء المجموعة الرابعة حيث تنخفض نسبة المقيدين عن المعدل العام للمدينة، ومن المعروف أن أحياء الفئة

الأولى تتميز بالرقى وارتفاع مستوى المعيشة وهي من أرقى أحياء المدينة، وما تبقى من أحياء فإنها نسبة بين هاتين الفئتين.

العامل السابع: عامل التمويل:

يتناول هذا البعد بالدرجة الأولى نسبة سكان الأحياء الذين اعتمدوا على التمويل الشخصي في بناء مساكنهم، وكما هي حال بقية العوامل، فإن قيمة الدرجات المعيارية قد أفرزت أربع فئات، وضمت الفئة الأولى الأحياء التالية: حي رضوى وهو الأعلى، ثم حي البندر، وحي السميري، وحي الربوة، وحي النسيم، أما أحياء الفئة الرابعة التي تقل فيها قيمة الدرجات المعيارية عن (١-)، فهي: حي مشرفة، وحي الحدائق، وحي الدانة، وحي الفلاح، وحي الحوراء، وحي الربيع، وحي الرابية. تقع أحياء البندر، والسميري، والربوة، والنسيم ضمن الحلقة الثانية من مخطط مدينة ينبع، وتتمتع بمخططات جديدة، وأبنية حديثة، وخدمات متطورة، وسكان هذه الأحياء يتميزون بارتفاع الدخل الشهري لأسرهم، وهم قادرون على تمويل مساكنهم من حسابهم الشخصي. ويشذ عن ذلك حي رضوى، فهو حي يقع في أقصى شمال شرق المدينة، وذو مخطط حديث، ويبدو أن قاطنية ابتعدوا عن صخب المدينة فبنوا مساكن حديثة من تمويل شخصي، أما الأحياء التي تقع ضمن الفئة الرابعة، فإن نسبة مساهمة التمويل الشخصي لبناء المساكن نسبته متدنية، ويعتمد قاطنوها على القروض البنكية التجارية، أو قروض البنك العقاري، وبقية الأحياء تقع بين هاتين الفئتين.

سادساً: تصنيف أحياء مدينة ينبع وفق مؤشرات التنمية الاجتماعية:

تم في الصفحات السابقة استخدام عامل واحد لتصنيف أحياء الدراسة إلى أربع مجموعات متباينة وفق الدرجات المعيارية. وقد تبين أن هذا التصنيف مناسب، حيث تم بالفعل فصل الأحياء المتشابهة في فئة تتناسب والمؤشرات المستخدمة في عملية التصنيف. وحتى يكون التصنيف أكثر شمولية وأقل تفصيلاً، يمكن استخدام عاملين في عملية التصنيف وفق ما يعرف بتصنيف المحاور، وعادة يُستخدم في عملية التصنيف أقوى العوامل التي تساهم في تفسير أكبر قدر ممكن من التباين الكلي في مصفوفة البيانات، وقد استُخدم لهذا الغرض في هذه الدراسة العامل الأول، والعامل الثاني؛ أي البعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد الخاص بالفقر، وقد فسر هذان البعدان نحو نصف التباين الكلي في مصفوفة بيانات مؤشرات التنمية الاجتماعية في مدينة ينبع. ويتضح من (الشكل رقم ٣) أن هذين البعدين قد قسما أحياء المدينة إلى أربع فئات على النحو التالي:

الفئة الأولى: (+, +): حي النسيم، حي البندر، حي الشاطئ، حي الدانة، حي الراية، حي الفلاح، حي الصريف، حي العصيلي، حي الفردوس، حي مشرفة، حي الإمارة.

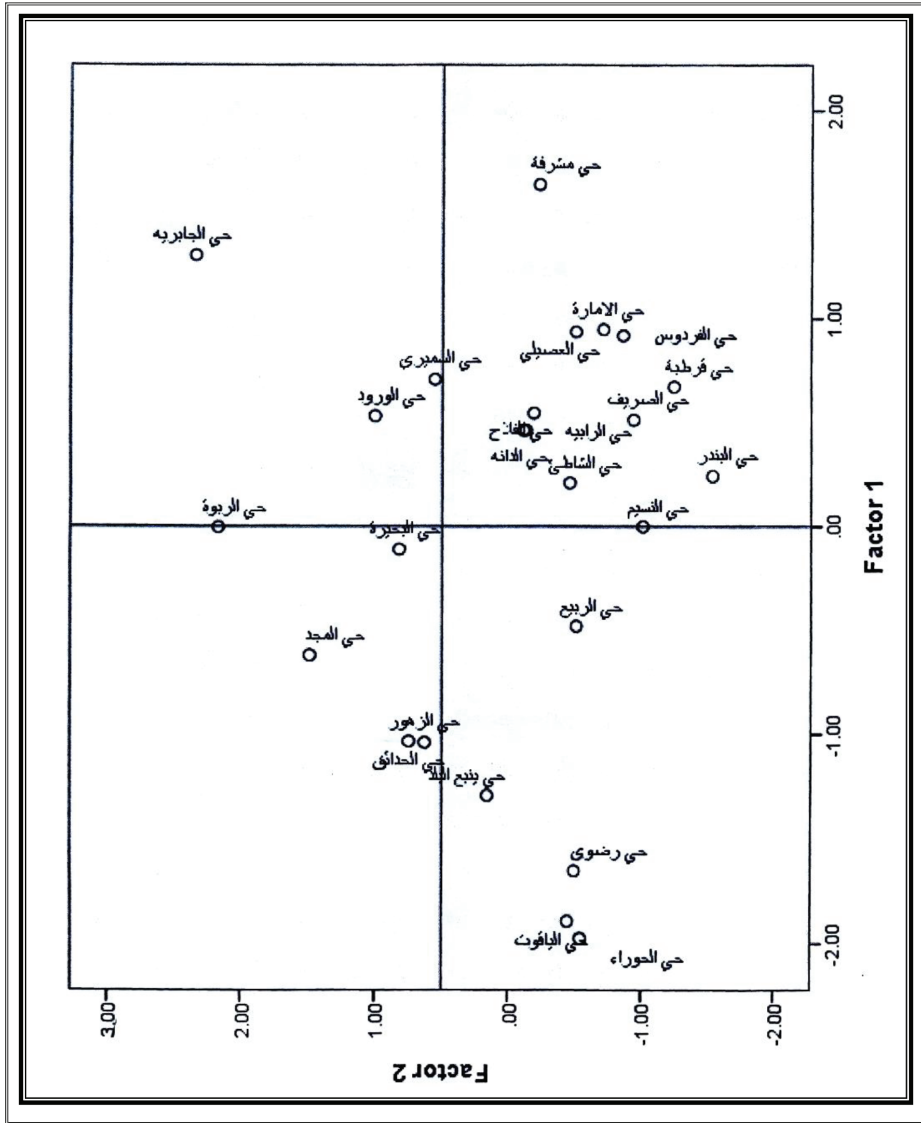
الفئة الثانية: (-, +): حي السميري، حي الربوة، حي الجابرية.

الفئة الثالثة: (-, -): حي البحيرة، حي المعجد، حي الزهور، حي الحدائق.

الفئة الرابعة: (+, -): حي الربيع، حي ينبع البلد، حي رضوى، حي الحوراء، حي الياقوت.

ويمكن القول إن معيار تصنيف الفئات السابقة تمّ حسب المستوى الأعلى لمؤشرات التنمية الاجتماعية؛ فالفئة الأولى هي الأعلى والفئة الرابعة هي الأقل،

اما الفئتان الثانية والثالثة فمتساويتان في مؤشرات التنمية الاجتماعية.



الشكل رقم (٣) : تصنيف أحياء مدينة ينبع، وفق العامل الاقتصادي والاجتماعي وعامل الفقر

لقد استطاع هذا النموذج البسيط في (الشكل رقم ٣)، بأن يفصل الأحياء التي تتمتع بحالة من التنمية يمكن اعتبارها متميزة، إذ تأوي هذه الأحياء أصحاب الدخل العالية، والطبقة المتوسطة، وتتمتع بخدمات ممتازة، من حيث المدارس والطرق والصرف الصحي والنظافة والأرصفة والمساجد، وجميعها يقع في الحلقة الثانية والثالثة للمدينة.

أما الأحياء التي تقع قريبة من الميناء بوسط البلدة وهي الحلقة الأولى، والأحياء البعيدة وهي الحلقة الرابعة؛ فإنها الأقل حظاً في المؤشرات التنموية. يمثل الحلقة الأولى حي الزهور والحدائق وحي المجد وحي البحيرة، هي الأقل حظاً، وهذه الأحياء مليئة بالورش الصناعية، والمناجر، ومحلات بيع قطع غيار السيارات، وضعف التخطيط، وتخلو تماماً من المساكن الحديثة، أما الحلقة الرابعة حسب ما هو واضح في الشكل المشار إليه أعلاه رقم (٣) فيمثلها حي الربيع، حي الحوراء، حي ينبع، حي رضوى، حي الياقوت، وتقع هذه الأحياء على أطراف المدينة، وأغلب سكانها من المهاجرين من القرى المحيطة بينبع وأصحاب الدخل المحدود.

تجدر الإشارة هنا إلى نظرية بيرجس الحلقية لنمو المدينة والتي تشير إلى تقسيم المدينة إلى حلقات، فنجد أن ينبع بالفعل تنقسم إلى أربع حلقات، لكل حلقة خصوصيتها التنموية والمكانية من حيث التنظيم، وقد يقل أو يزيد بها مستوى المؤشرات التنموية، حيث يعبر ذلك عن تباين واضح في المستوى التنموي.

سابعاً: استخدام التحليل العنقودي في عملية التصنيف:

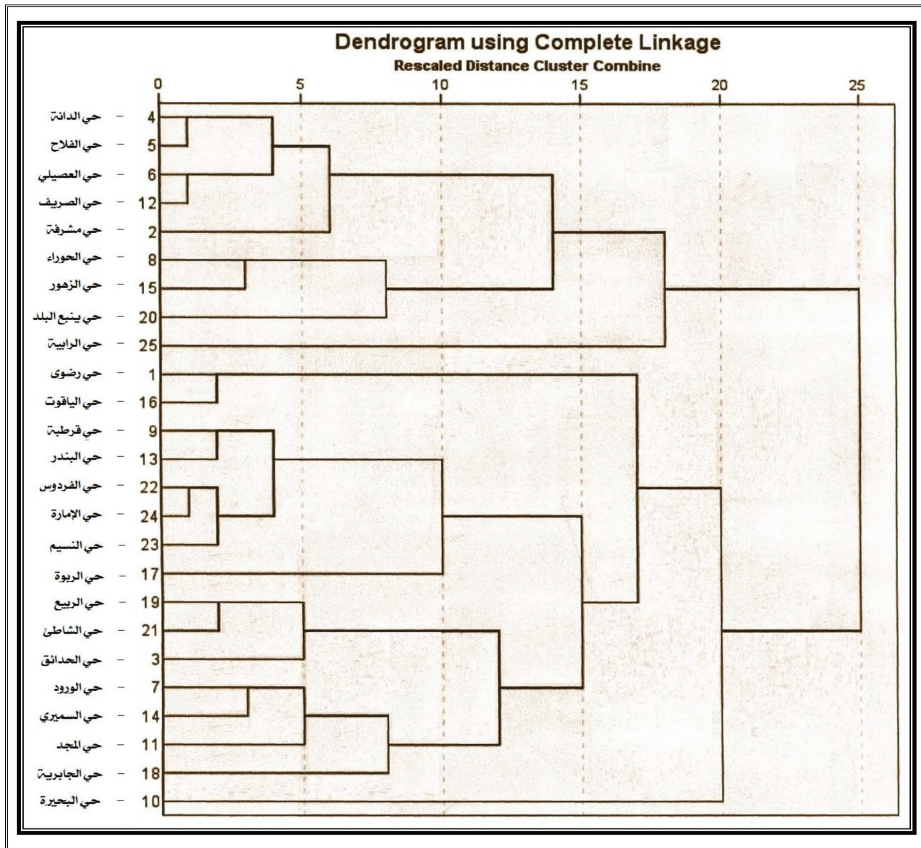
تم استخدام الدرجات المعيارية في عملية التصنيف التي تم فيها تطبيق النموذج الإحصائي المعروف التحليل العنقودي «Cluster analysis» نوع «Ward Link-age» ومن خلال هذا التطبيق تم فرز مجموعتين مختلفتين من أحياء مدينة ينبع وفق مؤشرات التنمية الاجتماعية، وقد ضمت المجموعة الأولى (١١ حياً)، تمثل (٢٤%) من الأحياء قيد الدراسة، وضمت المجموعة الثانية (١٤ حياً)، تمثل (٥٦%) من مجمل الأحياء المعنية بالدراسة (الجدول رقم ٥)، و (الشكل رقم ٤).

جدول رقم (٥) أحياء مدينة ينبع حسب نتائج التحليل العنقودي

المجموعة	الحي	الرقم	المجموعة	الحي	الرقم
الثانية	مشرفة	14	الأولى	رضوى	1
الثانية	الدانة	15	الأولى	الحدائق	2
الثانية	الفلاح	16	الأولى	الحوراء	3
الثانية	العصيلي	17	الأولى	البحيرة	4
الثانية	الورود	18	الأولى	المجد	5
الثانية	قرطبة	19	الأولى	الزهور	6
الثانية	الصريف	20	الأولى	الياقوت	7
الثانية	البندر	21	الأولى	الربوة	8
الثانية	السميري	22	الأولى	الجابرية	9
الثانية	الربيع	23	الأولى	ينبع البلد	10
الثانية	الشاطئ	24	الأولى	الرابية	11
الثانية	الفرودس	25	الثانية	النسيم	12
ألغي	العقيق	26	الثانية	الإمارة	13

يبدو من الجدول السابق رقم (٥)، مدى التطابق مع نتائج التصنيف الذي استخدم التصنيف المحوري بالاستعانة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي وعامل الفقر، حيث تتركز الأحياء التي تعاني من تدني مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية في المناطق المحاذية للميناء والمحاذية للبحر جنوب الميناء، فهذه الأحياء تعاني

من تدني الخدمات، وضيق الشوارع، وانتشار الورش، وتدني مستوى البنايات السكنية، وانعدام الأرصفة، وقلة المدارس، والمراكز الصحية، وتعاني أيضاً من انتشار الأمية والبطالة. وقد أطلقت الدراسة على هذه الأحياء النطاق الأول، أو الحلقة الأولى. كما يعاني من تدني مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية الأحياء التي تقع في النطاق الرابع، مثل: حي الربيع، حي الحوراء، حي ينبع، حي رضوى، حي الياقوت، وسيبدو الأمر أكثر وضوحاً عند الاطلاع على متوسطات مؤشرات التنمية الاجتماعية الواردة في الجدول التالي رقم (٦).



الشكل رقم (٤): شجرة التحليل العنقودي الخاص بأحياء مدينة ينبع.

أما الأحياء التي تقع عند النطاق الثاني والثالث فإنها أحياء حديثة أو متوسطة العهد، تغلب عليها المباني السكنية الحديثة والفلل، وتتميز بشوارع مفتوحة واسعة ذات أرصفة، وتتمتع بخدمات الصرف الصحي والنظافة، وتنتشر فيها الخدمات الصحية والتعليمية والحدائق العامة، ويقطن هذه الأحياء ميسورو الحال من الطبقة العليا نسيباً، والطبقة الوسطى. وترتفع فيها نسبة المتعلمين وتقل بها نسبة الأمية ونسبة الفقر، كما هو واضح في الجدول التالي رقم (٦).

الجدول رقم (٦) الخصائص العامة لمؤشرات التنمية الاجتماعية في أحياء مدينة ينبع حسب المجموعات

الجدول رقم (6) الخصائص العامة لمؤشرات التنمية الاجتماعية في أحياء مدينة ينبع حسب المجموعات

الرقم	المؤشر	متوسط المجموعة الأولى	متوسط المجموعة الثانية	المتوسط العام
1	الأسر التي تُعيلها امرأة/سعودية	12.3%	5.9%	8.8%
2	متوسط دخل الأسرة الإجمالي	8154.6 ريال	10607.1 ريال	9528.0 ريال
3	حيازة السكن/نسبة المالكين	29.9%	52.1%	40.0%
4	حيازة السكن /نسبة المستأجر	76.4%	63.4%	63.9%
5	نسبة الأسر الفقيرة/ أقل من 2000 ريال	2.5%	1.4%	1.7%
6	معدل البطالة الإجمالي الفعلي	24.5%	22.0%	20.3%
7	معدل البطالة للذكور الفعلي	22.2%	17.2%	16.9%
8	معدل البطالة العام للجامعيين	30.6%	19.7%	21.7%
9	معدل البطالة بين الشباب (15 - 24 سنة)	63.9%	59.8%	58.9%
10	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي	38.9%	47.2%	41.9%
11	نسبة العاملين بالقطاع التجاري	17.1%	3.5%	7.4%
12	نسبة العاملين بالمهن الفنية	54.3%	16.9%	33.3%
13	نسبة العمالة إلى السكان	51.6%	39.6%	44.9%
14	نسبة الأمية للكبار/ سعوديين	10.6%	7.2%	8.7%
15	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة	98.9%	99.2%	99.1%
16	نسبة المقيدون بالتعليم العالي	34.9%	44.3%	40.2%
17	نسبة العنوسة (30 سنة وأكثر)	10.3%	6.4%	8.1%
18	نسبة الأسر التي تستخدم شبكة المعلومات	24.5%	58.0%	43.2%
19	وسيلة الانتقال للعمل والمدرسة/سيارة خاصة	55.6%	91.1%	75.4%
20	معدل ملكية السيارات للاسرة	1.0 سيارة	1.6 سيارة	1.3 سيارة
21	نسبة رضى المواطنين عن الخدمات	90.0%	81.3%	85.6% (1)

(١) لغاية فنية تم حذف أربعة متغيرات.

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

١- ترتفع نسبة الأسر الفقيرة في الأحياء التابعة للمجموعة الأولى، ونسبة المنازل المستأجرة، ومعدل البطالة العام، ومعدل البطالة بين الذكور، ومعدل البطالة بين الجامعيين، ومعدل البطالة بين الشباب، ومعدل العاملين بالقطاع التجاري، ومعدل العاملين بالمهن الفنية، ونسبة العمالة بين السكان، ونسبة الأمية بين الكبار، ونسبة العنوسة، ونسبة رضى المواطنين عن الخدمات الحكومية. كذلك تقل نسبة مالكي منازلهم، ونسبة العاملين بالقطاع الحكومي، ونسبة المقيدون بالتعليم العالي، ونسبة الأسر التي تستخدم شبكة الأنترنت، ونسبة الذين ينتقلون إلى عملهم والمدارس بسيارات خاصة، وملكية الأسر للسيارة.

٢- أما فيما يخص المجموعة الثانية، فيلاحظ أن متوسط المؤشرات التنموية أعلى من المجموعة الأولى، وتتميز عنها في التنظيم الإداري داخل الأحياء من حيث توفر الخدمات والمراكز الصحية والمدارس واتساع الشوارع والأرصفة، وغيرها من الخدمات الأساسية. حيث تعد الأحياء بالمجموعة الثانية من الأحياء الأكثر رقيًا ويقطنها أغلب موظفي الدوائر الحكومية وميسوري الحال.

٣- تؤكد النتائج أعلاه التباين في المستوى التنموي بين أحياء المدينة، أي أن التحليل العنقودي قد أكد التصنيف الذي تم التوصل إليه في فصل سابق باستخدام البعد الاقتصادي الاجتماعي وبعد الفقر، وبذلك فإن أسلوب التحليل العاملي، والتحليل العنقودي يناسبان دراسة وتصنيف أحياء المدن حسب المستوى الحضاري ومؤشرات التنمية الاجتماعية.

مقاربة الإطار النظري:

أشار ابن خلدون إلى أن المدن محطات جذب كبرى لأهل القرى المحيطة، كما أن الزيادة في أعداد السكان يزيد من قدرة المدينة على تقديم الأفضل في مستويات الرفاه الاجتماعي للسكان من خلال زيادة قدرة المشاريع التنموية على احتواء تلك الزيادة وتوزيعها بشكل يناسب المجتمعات مكانياً واجتماعياً.

تأتي مدينة ينبع كمحافظة يحيط بها العديد من القرى والمراكز الريفية التابعة لها إدارياً وتمتد على مساحات شاسعة، وقد أثر ذلك على التوازن التنموي بها، فأصبحت مركز جذب لوجود العديد من الفرص الوظيفية والتعليمية لأهل القرى والمراكز المحيطة بينع البحر، ويزيد ذلك قرب الهيئة الملكية منها، التي من خلالها زادت الفرص الوظيفية لأهل المنطقة، وقد أدى ذلك إلى زيادة لمدينة ينبع كمكان للسكن والعيش لقربها من مقر العمل، أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المشاريع التنموية داخل مدينة ينبع من خلال زيادة أعداد السكان غير المتوقعة -ويبقى ذلك حق للمواطن- حيث زادت المناطق السكنية بشكل أسرع مقارنة بالمشاريع التنموية مما أدى إلى تباين تنموي ملاحظ داخل مدينة ينبع.

من خلال تطبيق وجهة نظر «دنكان وشنور» (Schnore & Duncan) والتي تمثل المدرسة الايكولوجية الحديثة، فقد توصل الباحث إلى وجود علاقة بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية، فلكل منطقة خصوصية تتميز بزيادة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو تقل بها، من خلالها تم تقسيم مدينة ينبع إلى أربع مناطق متباينة تنموياً وتبايناً واضحاً.

ومن خلال تطبيق مقياس التحليل العائلي وإضافة التحليل العنقودي اتضح

مناسبة المقياسين في دراسة التباين التنموي في المدن، وتم الخروج بنتائج أكثر دقة من خلال تطبيق المقياسين معاً، ويمكن تأكيد تطور ما قدمه العالمان (Shevky & Bill) في تطوير استخدام تقنيات التحليل الكمي الحديث في البحوث الايكولوجية الحضرية، والمجال مفتوح أمام الباحثين لتقديم المزيد.

أما فيما يخص نظرية بيرجس في نمو المدينة «الحلقات المركزية» فقد تم تقسيم مدينة ينبع البحر بناءً على طبيعة نموها ومستوى المؤشرات التنموية إلى أربع حلقات من خلال مخطط المدينة الشكل رقم (١)، تبدأ في المنطقة المركزية التي تتميز بأنها منطقة الأعمال وسكن العمال، وترتكز بها المنطقة الصناعية الخفيفة، والبيوت الشعبية القديمة، وضيق الشوارع وضعف ملاحظ بمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بعدها تأتي الحلقة الثانية وهي حلقة يسكنها أصحاب الدخل العالية والمتوسطة، وتوفر الخدمات المتميزة مثل المدارس والمراكز الصحية والصرف الصحي، ثم تأتي الحلقة الثالثة، وتتميز بسعة الشوارع، وتشارك كثيراً مع الحلقة الثانية في توفر الخدمات المتميزة، وأغلب سكانها من أصحاب الدخل المتوسطة ومن يعملون بالقطاعات الحكومية، وأخيراً الحلقة الرابعة التي تأتي على أطراف المدينة، وتتميز بتمركز المهاجرين من القرى والهجر المحيطة بينع البحر ويقل بها مستوى المؤشرات التنموية بسبب قلة الخدمات البلدية بها وبُعدها عن أهم الخدمات الصحية والتعليمية.

يمكن التأكيد على أن لكل مدينة خصوصيتها الثقافية والإدارية التي تؤثر بشكل كبير بواقعها التنموي والحضاري، وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر على شكل المدينة من حيث تقسيمها حسب دراسة المؤشرات المطلوبة. ويتضح ذلك بشكل جلي بالمقارنة مع ما جاء به بيرجس من حيث تقسيم مدينة شيكاغو إلى خمس مناطق مشتركة، وقد جاءت المنطقة الأخيرة كأرقى المناطق، وهذا

عكس ما توصلت إليه الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى الوقع الثقافي والإداري بالمقام الأول إذ يفضل الأفراد الأكثر غنى وسعة بالعيش السكن والتمركز في أطراف المدينة للحصول على مستوى أعلى من المساحة في السكن والهدوء والبعد عن صخب المدينة كثافة عامة بالمجتمع الغربي، خصوصاً بعد ازدحام المناطق المركزية بالمدن.

وبخصوص النواحي الادارية فلا تختلف الخدمات المقدمة لمن هم في مركز المدينة عمّن من هم خارجها؛ فالطريقة واحدة وثابتة في التعامل الإداري وتقديم الخدمات للسكان، أما فيما يتعلق بمدينة ينبع، فيعتبر السكن في أطراف المدينة أقل كلفة من داخلها وهذا يناسب أصحاب الدخل المحدود، كما أن الاستئجار بهذه المنطقة أقل كلفة كذلك لسبب إداري وهو قلة الخدمات المقدمة مثل المياه والصرف الصحي وبعد المدارس والمراكز الصحية، وهذا يقلل مستوى المؤشرات التنموية بها حسب ما توصلت له الدراسة.

أهم النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

١. يمكن تقسيم مدينة ينبع وفق مؤشرات التنمية الاجتماعية إلى أربع حلقات، تبدأ بالحلقة المحيطة بالميناء، وتنتهي عند أطراف المدينة.
٢. تتميز الأحياء في الحلقة الثانية والثالثة، بمستوى تنموي جيد يفوق نظيراتها في الحلقات الأولى، والرابعة.
٣. لا تتمتع الأحياء المحاذية للميناء والشاطئ الجنوبي المحاذي للميناء بمستوى تنموي متطور، كما في أحياء الحلقتين الثانية والثالثة.
٤. أفرزت نتائج التحليل العاملي سبعة أبعاد/عوامل استطاعت أن تفسر نحو (٨٨%) من التباين الكلي في مصفوفة البيانات المستخدمة في الدراسة.
٥. استطاعت العوامل الثلاث الأولى أن تفسر نحو ثلثي التباين الكلي، وهي: المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى الفقر، ومعدل البطالة.
٦. يمكن الحصول على أربعة نطاقات متباينة في مستواها الحضاري باستخدام البعد الاقتصادي الاجتماعي مع الفقر.
٧. من خلال التحليل العنقودي أمكن الحصول على مجموعتين متباينتين في مستوى التنمية الاجتماعية بين أحياء ينبع، تميزت الأولى بتدني مستوى المؤشرات التنموية، وبلغ عددها (١١ حياً)، أما المجموعة الثانية فعدد أحيائها (١٤ حياً) وهي تتمتع بمستوى تنموي أفضل.
٨. يقل مستوى المؤشرات التنموية كلما اقتربنا من الميناء وسط المدينة، وتحسن كلما ابتعدنا عن مركز المدينة والميناء، إلى حد قد يصل بعده (عشرة كم)، من



مركز المدينة، بعد ذلك يبدأ مستوى المؤشرات التنموية بالانخفاض.
٩. إن استخدام التحليل العاملي والتحليل العنقودي، تعدّ نماذج إحصائية مناسبة
لإبراز مدى التباين التنموي في المدن.

أهم التوصيات:

١. توفير البيانات الخام المتعلقة بالمؤشرات التنموية والحضرية للباحثين.
٢. تحسين الخدمات في الأحياء المجاورة للميناء والمشاطئة للساحل الجنوبي للمدينة.
٣. مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في الأحياء البعيدة مثل رضوى، والعقيق.
٤. تسريع دعم المواطنين في منحهم القروض لبناء مساكن خاصة.
٥. زيادة فرص العمل المناسبة لخفض نسبة البطالة في مختلف أحياء المدينة، من خلال إقامة مشاريع تنموية تخفف مشكلة البطالة بين الشباب.
٦. تعزيز دور مراكز الأحياء ورفع ثقافة الأعمال الحرة لدى الشباب في أحياء النطاق الرابع.
٧. إن بقاء الورش الصناعية في أماكنها الحالية يجعل وسط المدينة بيئة طاردة، ولذلك يجب نقل كل هذه الخدمات إلى الحلقة الرابعة للمدينة، بحيث تخصص منطقة صناعية تتسع لهذه الورش.
٨. تعزيز دور الجهات التعليمية في التخفيف من حدة ارتفاع معدل الأمية في بعض الأحياء.
٩. تشجيع الشباب على الزواج وذلك بتقديم القروض الخاصة بالزواج للحد من نسبة العنوسة.

قائمة المراجع:

- أبو علان، أحمد (٢٠٠٧) «التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية في فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بير زيت، فلسطين.
- أحمد، غدیر (٢٠١٤) «تحليل التركيب الداخلي لمدينة نابلس باستخدام التحليل العاملي» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بير زيت، فلسطين.
- الجولاني، فادية عمر (١٩٨٤) «علم الاجتماع الحضري» دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الجوهري، محمد (١٩٨٤) «المدخل الى علم الاجتماع» دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- الخشاب، مصطفى (١٩٦٨) «دراسة المجتمع» مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- سليمان، طارق محمد (٢٠١٧) «تطبيق نموذج SLEUTH الرقمي لقياس اتجاهات النمو الحضري لمدينة الخرطوم الكبرى - السودان» مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد ٢: العدد ٢: ٧٨-٩٧.
- الشديدي، حسين أحمد (٢٠١٢) «التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته» مجلة المخطط والتنمية، العدد ٢٦. ص ٢١٦ - ٢٣٨.
- شمخي، أفراح، سماح إبراهيم (٢٠١٣) «التركيب الداخلي لمدينة الهاشمية»

- مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، مستودع بيانات جامعة بابل للبحوث والأوراق الإلكترونية، ص ص ٤٦ - ٦٠.
- الشمري، نوف، (٢٠٠٨) «التركيب الداخلي لمدينة الدمام»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - شطر البنات بالدمام، قسم الجغرافيا.
 - العموش، أحمد، كايد أبو صبحة (٢٠١٣) «تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن» المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ص ٢٦ - ١.
 - عوض، السيد حنفي (١٩٨٦) «علم الاجتماع الحضري» شركة الأمل للطباعة والنشر.
 - غيث، محمد عاطف (١٩٩٥) علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
 - قيرة، إسماعيل (٢٠٠٤)، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
 - الكردي، محمود (١٩٨٠) «النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر» دار المعارف، القاهرة، ص ص: ٢٥ - ٥١.
 - محمد، عمر محمد، (٢٠١٤) «التركيب الداخلي بالمدينة المنورة - دراسة باستخدام أسلوب التحليل العاملي»، مجلة كلية الآداب الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، المجلد (٧٤)، العدد (١)، ص ص ٧ - ٥٥.
 - والي، عبد الهادي محمد (١٩٨٣) «التحليل الحضري: تحليل نظري وملاحظات واقعية» دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.



- وديع، عدنان محمد (٢٠٠٢م)، «مؤشرات التنمية» المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد ١، العدد ٢ فبراير.
- Bardo, J, W and Hartman, J.J. (1982) «Urban Sociology», Peacock Publishers, Tennessee, 1982, P: 62-66.
- Burgess.E.W (1923) «The Growth of a city» ,Proceedings of the American sociological society, University of Chicago Press.
- Clower, R. J, (1966) «Growth without development», Evanston p.84.
- Duncan.B (1955) «Residential-distribution and occupational stratification», American Journal of sociology, No: 60.
- Friesen, C.E., Patrick, S., and Andrew Papadopoulos, 2016, “Using Principal Component Analysis to Identify Priority Neighborhoods for Health Services Delivery by Ranking Socioeconomic Status”. Online Journal of Public Health informatics. WWW.ncbi.nlm.nih.gov/Pmc/articles.
- Fridman.J, (1969) «Regional Policy,A case Study of Venezuela» , Cambridge ,M.I.T.,p 156.
- Ginanjar, I., Udjiannas, S., Pasaribu & Spto W.Indratno, (2017) “A measure for objects clustering in principal Component analysis bi-plot: A case study in inter – city buses maintenance cost data”, AIP Conference Proceedings 1827, 020016 (2017).

- Greyling, T.D., & Fiona Tregenna, (2014) “Constructing and analysis of a Composite quality of life index for a region of South Africa”, ERSA Working Paper 481, Economic research Southern South Africa (ERSA).
- Matlab & Simulink, (2018) “Analyze Quality of Life in U.S. Cities Using PCA- Math Works», WWW.Math Works.com
- Park, Robert E. Ernest W. Burgess. Roderick D. McKenzie (1925) «The City», the University of Chicago Press, Chicago and London.
- Shevky.E .and Bell. W (1955) «Social area analysis, Polo alto», calif, Stanford University press.

